الاقتصادي

رئيس مجلس الادارة
رئيس التحرير
فخري كريم

ملحق اقتصادي اسبوعي يصدر عن مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون

العدد (1959) السنة الثامنة -الثلاثاء (9) تشرين الثاني 2010

هل أن معرض بغداد الدولي جعجعة إعلامية أم تظاهرة اقتصادية؟ 8

استغلال الشركات وراء مآسي عمال المناجم 15

هل تدرج شركات الهاتف النقال في سوق الأوراق المالية؟

الاقتصادي | العدد (1959) السنة الثامنة -الثلاثاء (9) تشرين الثاني 2010

خبراء: التكامل بين القطاعين العام والخاص سبيل أنجع لتحقيق الخصخصة

بغداد/ علي الكاتب

أكد عدد من الخبراء الاقتصاديين ان التكامل بين القطاعين العام والخاص من افضل الطرق في التحول من الاقتصاد المركزي وهيمنة الحكومة على مفاصل الحياة الاقتصادية نحو الاقتصاد الحر (السوق)، الذي يعده الكثير ضروريا للمرحلة الراهنة التي يمر بها العراق في ظل الازمات السياسية التي تلقي بظلالها على المشهد الاقتصادي المحلي.

الدكتور اسامة العبيدي الخبير الاقتصادي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنموي في العراق قال: ان تحقيق التكامل بين القطاعين العام والخاص ضروري جدا وذا فائدة كبيرة في طريق التحول نحو اقتصاد السوق، اذ يعد عاملا مساعدا في التعجيل بالخصخصة او الحلول محلها، حيث ضمان النمو الاقتصادي لكلا القطاعين من شأنه مساندة بعضهما البعض مع اختلاف الوسائل والطرق المتبعة في كل قطاع منهما.

واضاف: ان هناك مؤسسات مالية ومصرفية ليس من الضروري ان تتحول من القطاع الحكومي العام الى القطاع الخاص، ومنها المصارف الحكومية ضمن عمليات الخصخصة التي من الممكن الاستعاضة عن ذلك بالقيام باجراءات لإعادة هيكلتها وضمان عملها على وفق اسلوب الربح والخسارة بشكل دائم بعيدا عن اوجه التدخل والدعم الحكومي الذي يجب ان يخفض الى ادنى درجاتها في هذه المرحلة، لاسيما أن عرفنا أن العراق يمتلك قطاعا مصرفيا متطورا ينافس فيه القطاع الخاص القطاع العام والمصارف الحكومية.

فيما قال الدكتور علاء الشيخ استاذ الاقتصاد في كلية العلوم الاقتصادية: ان الشروع في تحقيق التكامل بين القطاعين العام والخاص يتطلب ذات الخطوات المراد العمل فيها في طريق تحقيق الخصخصة كونه يعد بديلا عنها لمؤسسات من المهم تطويرها وتقليل الدعم الحكومي عنها بدلا من خصخصتها بالكامل الذي يتم من خلال وضع برنامج متكامل واعتماد أسلوب المراحل وضمن ستراتيجية ذات إطار واضح وشامل وبعيد المدى لكي تكون هذه العملية مجدية ونافعة للاقتصاد العراقي وللمواطنين على المدى القصير والطويل.

واشار الى ان من المهم هنا الأخذ بنظر الحسبان عاملين أساسيين، الأول كفاءة الأداء في تلك المؤسسات والقطاعات لتحقيق اكبر حجم للإنتاج وبأقل التكاليف الممكنة، والثاني تخصيص الموارد وبشكل يتناسب فيه الإنتاج مع رغبات المستهلك وما تستلزمه الحالة من توازن في الأسعار لمراعاة المستهلك، الذي يتطلب توفر التسهيلات المالية ومنح الفرص للمشاريع من خلال تعزيز دور الجهاز المصرفي في مراقبة حركة وآلية السوق وتسهيل عمليات بيع الشركات عن طريق المصارف التي يمكن أن تمثل الحكومة في البيع وتنظيم إصدار الأسهم ونقل الملكية وأسلوب البيع ووضع برنامج متكامل لذلك يؤخذ بنظر الحسبان التدرج في إجراءات التكامل بين القطاعين العام والخاص.

وتابع: ان إصدار القوانين والأنظمة الكفيلة لإدارة وتثبيت الحقوق والواجبات بما يضمن تحقيق ذلك التكامل وبالتالي حفظ حقوق المستهلك والمنتج، فضلا عن العمل على استقرار السياسات الاقتصادية مثل إجراءات السياسة النقدية والمالية المتعلقة بالنظام المصرفي التي تتمثل بالبنك المركزي إلى جانب الرقابة المالية والسيطرة النوعية للحفاظ على مستوى الجودة، وتوفير سوق تنافسية تقوم بحماية المستهلك والمنتج على حد سواء.

واكد الشيخ ان ذلك يكون ضروريا وواجب التطبيق في قطاع المصارف اضافة إلى القطاعات التي تحرص على تقديم الخدمات العامة والتي تهتم به شرائح كبيرة من المجتمع العراقي مثل القطاع النفطي، التي ليس بامكان القطاع الخاص تحمل مسؤولية إنتاجها بمفرده بما يتناسب مع واقع الاقتصاد العراقي والمناخات العامة للاقتصاد والتنمية في المنطقة عموما وادخال الاصلاحات الاقتصادية في جوهر المؤسسات الاقتصادية وإعادة هيكليتها بما في ذلك الإصلاح الإداري والمالي واصلاح الحالة العامة في الأسواق المالية والتجارة الخارجية وانسيابية رؤوس الأموال واسعار الصرف الأجنبي لتشمل إعادة الثقة بين المستثمر المحلي والحكومة، التي كانت مفقودة طوال الفترة السابقة بسبب السياسات الاقتصادية والسياسية الخاطئة، ووضع سياسة مالية ونقدية متوازنة وتصحيح مناهج الاستيراد والتصدير وموازنة العملات الأجنبية وبصورة مدروسة وصحيحة، ووضع أسس وقواعد لتنظيم الضرائب والرسوم بشكل شفاف وعادل مع إعطاء الحرية لقيام المستثمرين المحليين والأجانب بالتعاقد وفق القرارات الاستثمارية وكفاءة التنفيذ وتجنب تشويه العملية الاستثمارية وإعاقتها، مثل تنظيم العلاقة بين الحكومة ومؤسسات الاستثمارات (المحلي والأجنبي) والقيام بتدريب العاملين بحدود سلوكية لإدارة الاستثمارات بالشكل الافضل، اضافة الى خلق حالة من التنسيق عند وضع الخيارات بما يجعلها منسجمة مع رغبات المستثمرين، خاصة عند وضع الحواجز أمام تلك الاستثمارات من اجل ضمان توجه المستثمر طوعيًا نحو تنفيذ تلك المشاريع وانجازها في المدة المحددة.

شركة سعودية تقدم عرضاً لتطوير أنبوب النفط العراقي- السعودي

بغداد/ السومرية نيوز

أعلنت شركة نفطية سعودية مؤخراً عن تقديمها عرضا لوزارة النفط لإعادة تأهيل الأنبوب النفط العراقي- السعودي المتوقف منذ نحو ٢٠ عاما، فيما رحبت وزارة النفط بأي تعاون مع دول الجوار يهدف لإعادة فتح منافذ التصدير النفطية العراقية.

وقال ممثل شركة البذور الماسية السعودية علي ماهر لـ"السومرية نيوز": إن"شركته قدمت لوزارة النفط العراقية عرضا لتأهيل الأنبوب العراقي- السعودي المتوقف منذ نحو ٢٠ عاما، بشكل كامل"، مبينا أن"شركة ميتسوبيشي هي إحدى الشركات العالمية المرشحة للتعاون معنا لتنفيذ عملية التأهيل، من بين شركات يابانية وبلغارية وأمريكية عدة".

وأضاف ماهر: أن"الشركة ستحصل على كلفة التأهيل شهريا من واردات النفط العراقية التي ستصدر عبر الأنبوب ذاته"، رافضا الكشف عن المبالغ التي ستخصص للتأهيل ونسب الاستقطاع إلا أنه أشار إلى أن"هذه المبالغ ستحدد لاحقا بعد موافقة وزارة النفط على فتح الأنبوب".

وتابع بقوله إن"الشركة ستباشر العمل فورا بعد موافقة وزارة النفط العراقية على العرض الذي قدمته الشركة الأسبوع الماضي"، مشيرا إلى أن"تأهيل الأنبوب سيكون لمسافة أكثر من ٦٠٠ كيلومتر".

من جهتها، رحبت وزارة النفط بأي تعاون مع دول الجوار بشأن إعادة فتح منافذ التصدير النفطية العراقية.

وقال المتحدث الرسمي باسم الوزارة عاصم جهاد"السومرية نيوز": إن"العراق يرحب بأي تعاون مع دول الجوار بشأن الصناعة النفطية أو تصدير النفط العراقي خارج البلاد"، مشيرا إلى أن"العراق حريص على إبرام الاتفاقيات النفطية، التي تعزز العلاقات الثنائية مع دول الجوار، والتي ستنعكس إيجابا على استقرار المنطقة".

وأضاف جهاد: أن"الوزارة تدرس حاليا العرض المقدم من شركة البذور الماسية من كل جوانبه، وأنها سترد عليه خلال الأيام القليلة المقبلة".

ولفت المتحدث الرسمي باسم الوزارة إلى أن"العراق يسعى خلال السنوات المقبلة إلى زيادة إنتاجه النفطي إلى أكثر من ١١ مليون برميل يوميا، بعد أن عرض حقوله النفطية للتطوير من قبل شركات نفطية عالمية ضمن جولتي التراخيص الأولى والثانية"، مبينا أن"ارتفاع إنتاج العراق النفطي يتطلب فتح منافذ عدة للتصدير، حيث إن منافذه الحالية لا تكفي لتصدير الكميات المنتجة من النفط الخام مستقبلا".

ويعد الأنبوب النفط العراقي السعودي، الذي تم إنشاؤه عام ١٩٨٦ من قبل شركتي ميتسوبيشي اليابانية، وأو تي أف الهنغارية، أحد الخطوط الستراتيجية لتصدير النفط العراقي عبر السعودية، عبر ميناء ينبع المطل على البحر الأحمر، وتبلغ طاقته التصميمية أكثر من مليون و٥٠٠ ألف برميل يوميا، وقد توقف العمل به بعد عام ١٩٩١.

وكانت وزارة النفط قد أبرمت في تشرين الأول من العام الحالي اتفاقية ستراتيجية مع سوريا، لمد شبكة أنابيب نفطية جديدة عبر الأراضي السورية بدلا من الأنابيب القديمة.

الدورة السابعة والثلاثون لمعرض بغداد الدولي

مشاركة دولية واسعة .. وتطلع إلى نتائج مثمرة

بغداد/ علي الكاتب

شهدت الدورة السابعة والثلاثون لمعرض بغداد الدولي مشاركة عربية وعالمية لافتة للنظر، ما جعل المراقبين يتطلعون الى تنشيط حقيقي وفاعل لحركة التبادل التجاري والاقتصادي
(المدى الاقتصادي) تجولت في اجنحة معرض بغداد الدولي في دورته الحالية والتقت عدداً من مسؤولي الاجنحة والمشاركين الذين ابدوا انطباعات متباينة تارة ومختلفة تارة اخرى عن مشاركتهم في المعرض وانطباعاتهم عنه بشكل عام.

أول معرض في العالم يقام لـ(10) أيام!!

محمد حسن نباتي مدير مبيعات شركة شانا الايرانية المتخصصة في صناعة وتعليب المربيات احدى الشركات المشاركة في المعرض ضمن الجناح الايراني وهو من اكبر الاجنحة المشاركة في معرض بغداد الدولي في دورته الـ(٣٧) قال: ان مشاركة شركته هي الاولى ويتمنى ان لاتكون الاخيرة لما وجده من حسن تنظيم وحفاوة من قبل الجهات المنظمة للمعرض الذين بذلوا جهدا كبيرا في اظهار المعرض بهذه الصورة برغم ضيق الوقت وقلة الاعدادات له والتحديات الامنية التي تجعل من الصعوبة بمكان تنظيم معرض بهذا الحجم ولمدة طويلة (١٠) ايام، حيث لا يوجد معرض في اي دولة من دول العالم المستقرة وذات الاقتصاد القوي يقام لأكثر من خمسة ايام، وهي إشادة يجب ان يحظى بها هذا المعرض الذي له سمعة كبيرة في المنطقة لطالما سمعنا بها في السابق اذ يعد من اقدم واعرق المعارض التجارية في منطقة الشرق الاوسط على الاطلاق.

واضاف نباتي: ان كثيرين نصحونا بعدم القدوم الى العراق والمشاركة في المعرض في هذه الفترة حيث لايزال الوضع الامني تعتريه بعض الخروقات بين الحين والحين، الا ان اصرارنا كان اكبر من ذلك وشعورنا بالمسؤولية تجاه اخواننا في العراق دفعنا نحو المجيء، وعند وصولنا وما لمسناه من حفاوة الترحيب والاعداد الجيد للمعرض جعلنا نشعر ان قرارنا بالمجئ كان صائبا.

وتابع: ان مشاركة الوفود التجارية الايرانية في جناحنا لهذا العام كانت مختلفة بعض الشيء عن العام الماضي، بعد ما لمسه الاخوة في الدورة الماضية للمعرض من حاجة السوق العراقية والمستهلك العراقي، حيث تم التركيز هذا العام على عرض الصناعات الانشائية ومواد البناء والمستلزمات الاخرى بما يتناسب مع حاجة السوق العراقية في هذه الفترة لتلبية مشاريع الاعمار والبناء في عموم المحافظات والمناطق العراقية، في حين كان التركيز في العام الماضي على الصناعات الغذائية.

وبخصوص الاقبال من المواطنين على اجنحة المعرض قال نباتي: ان ما لفت انتباهي في المعرض هذا التنوع في الزائرين للمعرض، حيث زاره كبار المسؤولين والوزراء وشرائح اجتماعية اخرى من الموظفين والعائلات والطلبة الجامعيين وتلاميذ المدارس وغيرهم، كما لمسنا ان عدداً كبيراً من الزوار لهم اطلاع واسع وثقافة تجارية جيدة مقارنة بالشعوب الاخرى، وهي خلاف الصورة التي رسمناهم عنهم قبل مجيئنا إلى المعرض.

الحصول على منافذ جديدة في السوق العراقية

وقالت صباح عبد الله مدير احدى الشركات التجارية المشاركة في المعرض ضمن الجناح التركي: انها مسرورة لمشاركتهم الاولى في المعرض متمنية ان تكون الدورات المقبلة افضل من حيث التنظيم وتنوع الدول والشركات المشاركة في المعرض، لاسيما ان الكثير من الشركات التركية تتوق للدخول إلى السوق العراقية وطرح منتجاتها فيه.

وأضافت: ان شركة سيفني التركية المتخصصة بتصنيع وتصدير الملابس والاحذية والجلود وغيرها من المستلزمات التي تحتاجها الاسرة استفادت كثيرا من مشاركتها في الدورة السابعة والثلاثين لمعرض بغداد الدولي، من حيث الاقبال الكبير من المواطنين في الاطلاع على منتجات الشركة وشراء ما يحتاجونه من ملابس وغيرها، اذ قمنا بفتح البيع المباشر للمواطنين وباسعار مخفضة وهو مايحفزنا نحو فتح منافذ كبيرة لشركتنا في السوق العراقية.

جيم استوب ممثل احدى الشركات التركية ضمن الجناح التركي قال: إنه مسرور لمشاركته في المعرض وهي المشاركة الاولى وتجربة لا تنسى برغم مشاركتنا في عدد كبير من المعارض الاوروبية والعالمية والتي نسعى من خلالها دراسة السوق العراقي عن كثب وملاحظة احتياجاته واذواق المستهلك العراقي ورغباته من اجل توفيرها باقرب وقت ممكن، كما نتطلع من خلال مشاركتنا في المعرض الى ايجاد شركاء حقيقيين في العراق من اصحاب رؤوس الاموال واصحاب الشركات التجارية العراقية في بغداد بهدف التواصل في اعمالنا التجارية وتوسيعها نحو الافضل وبصورة مستمرة في المستقبل.

مشاركة واسعة للقطاع الخاص

محمد جاسم مسؤول جناح شركة ميراكو للاجهزة الكهبائية والمنزلية قال: ان الدورة الحالية للمعرض امتازت بكونها المشاركة الاوسع لشركات القطاع الخاص في العراق، اضافة الى مشاركة الشركات الاجنبية التي شملت جميع القطاعات الصناعية والزراعية وغيرها لعرض انواع شتى من السلع والمنتجات امام زوار المعرض القادمين للاطلاع على اجنحة الشركات والدول المشاركة فيه.

واشار الى ان مشاركة شركة الحسن التجارية وهي الوكيل الوحيد لشركة ميراكو العالمية التي تقوم بصناعة مختلف الاجهزة الكهربائية والمنزلية المختلفة لعرض نماذج من تلك المنتجات للزوار الكرام والاطلاع على مقترحاتهم وآرائهم بصدد منتجات الشركة والاخذ بالملاحظات التي يبدونها والاتفاق على عقد صفقات مع التجار العرقيين، خاصة ان الشركة بصدد افتتاح معمل جديد لها في محافظة المثنى لصناعة الاجهزة الكهربائية والمنزلية بهدف تحقيق طموح الشركة تلبية جميع متطلبات الاسرة العراقية.

خدمات لا تتناسب بملتقى تجاري كبير في العراق

وقال علي مكية مدير مبيعات شركة مارسيدس للسيارات في العراق: انها المشاركة الاولى لشركة مارسيدس العالمية للسيارات في معرض بغداد الدولي لعرض نماذج من سيارات الركاب والحمل وتعرّف الزائر والمستهلك العراقي بأخر التطورات لمنتجات الشركة من مختلف السيارات التي بامكاننا تجهيزها حسب طلب المستهلك، فضلا عن تقديم خدمات مابعد البيع من الصيانة وقطع الغيار وتقديم الضمان وجميع التفاصيل الاخرى.

واضاف: ان الدورة الحالية للمعرض من حيث المشاركة شهدت مشاركة واسعة من الدول والشركات الاجنبية لدول عدة منها (تركيا وايران وفرنسا والمانيا واندونيسيا وسريلانكا) وغيرها وهي تعد المشاركة الاكبر والافضل منذ سنوات، لكنه كحدث وملتقى تجاري واقتصادي يقام على ارض بغداد الحبيبة لا يتناسب مع ضعف الاعداد وقلة التحضيرات من قبل ادارة المعرض بذات المستوى الذي يتناسب مع هذا الحدث المهم، حيث عانى المشاركون في المعرض من قلة الخدمات المقدمة لهم والمشقة والعناء في القدوم الى المعرض والخروج منه بعد قيام السلطات الامنية بغلق منافذ الطرق المؤدية الى المعرض، اضافة الى وجود عدد كبير من الباعة المتجولين الذين يبيعون المأكولات والمشروبات للمتواجدين في المعرض من المشاركين والزوار في المعرض بما يشوه المشهد الحضاري الجميل للمعرض امام الشركات والوفود الاجنبية المشاركة فيه.

وتابع مكية: ان هناك رغبة حقيقية لدى الشركات العالمية للمشاركة في المعرض المذكور من اجل الدخول إلى السوق العراقية وهو مالمسناه من خلال تواجدنا في عدد من المعارض المقامة في الخارج مؤخرا، وذلك لما تمثله السوق العراقية من سوق نشطة تجاريا تمتلك آفاقاً واسعة للنشاطات التجارية والاقتصادية الواسعة التي لم يتم استثمارها بالشكل الامثل حتى الان، حيث تعد السوق العراقية مكانا خصبا بالنسبة لتلك الشركات لاسيما ان المستهلك العراقي يمتلك حاليا قوة شرائية كبيرة هي الافضل بين نظرائه في الدول المجاورة تمكنه من شراء عدد من المنتجات والمقتنيات في آن واحد، اضافة الى ميله للتجدد والرغبة في التواصل مع الاسواق العالمية من منتجات وصناعات مختلفة، والتي اسهمت فيها عوامل عدة منها زيادة مدخولات عدد كبير من شرائح المجتمع العراقي بشكل عام وشريحتي الموظفين والمتقاعدين بشكل خاص بعد الزيادات الاخيرة في رواتبهم مؤخرا.

مشاركة واسعة للمصارف الحكومية والخاصة

وقال سرمد سالم الموظف في الادارة العامة لمصرف الخليج التجاري: ان مشاركة المصرف هي الاولى في المعرض بعد توجيه دعوة له للمشاركة والترويج لخدماته والتعريف بنشاطاته للمواطن العراقي التي يقدمها لزبائنه بشكل عام من تسهيلات مصرفية وقروض شخصية وقروض للبناء وشراء السيارات وغيرها، وما حفزنا للمشاركة قيام عدد كبير من المصارف الحكومية والخاصة العراقية المشاركة في هذا الملتقى والحدث التجاري والاقتصادي الاكبر في عموم العراق ولقاء عدد كبير من الشركات الاستثمارية الاجنبية ودول العالم المختلفة.

واضاف: ما نطمح اليه في هذا المعرض الى جانب تحقيق الجانب الدعائي لمصرفنا والتعريف بخدماته، الى جانب المشاركة في الدورات المقبلة للمعرض، والاطلاع المستمر للمواطنين على اخر التطورات والخدمات الجديدة التي يقدمها للزبائن مثل قرب افتتاح خدمة الصراف الآلي VISA CARD في مصرفنا مع حلول العام المقبل ٢٠١١ وهي تجربة حديثة ومتطورة تستخدم حاليا في جميع دول العالم المتطورة سبقنا فيه عدد من المصارف العراقية نأمل من خلاله تقديم الافضل من الخدمات للمواطن العراقي.

الاقتصادي | العدد (1959) السنة الثامنة - الثلاثاء (9) تشرين الثاني 2010

الاقتصاد يهيمن على جولة الرئيس الأمريكي بآسيا

نيودلهي/ وكالات

يهيمن الجانب الاقتصادي على الجولة الآسيوية التي سيقوم بها الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، ويستهلها بالهند، ثالث أكبر اقتصاد بآسيا، بعد الصين واليابان، وأسرع الأسواق نمواً في العالم.

ومن المقرر مشاركة أوباما، في مستهل زيارته إلى مومباي، العاصمة التجارية للهند، في قمة اقتصادية تركز على العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

وقد برزت الهند باعتبارها سوقاً مزدهرة لصادرات الولايات المتحدة، التي تنامت أربعة أضعاف إلى نحو ١٧ مليار دولار على مدى السنوات السبع الماضية، كما ارتفعت صادرات الخدمات بواقع ثلاثة أضعاف إلى نحو ١٠ مليارات دولار سنوياً، وفق مسؤولين أمريكيين.

وحدد تقرير (شركاء في الرخاء) الصادر عن مجلس الأعمال الهندية بالولايات المتحدة، وراعي القمة الاقتصادية التي سيحضرها الرئيس الأمريكي، خمسة مجالات تعاون استراتيجية واقتصادية وثيقة مع أمريكا هي: مبيعات الدفاع، والزراعة، والتعليم، وتطوير البنى التحتية، وتبنى خطوات نحو اتفاقية تجارة حرة بين البلدين.

وساهم السخط الشعبي من الوضع الاقتصادي وتزايد معدلات البطالة، في فقدان حزب أوباما الديمقراطي الهيمنة على مجلس النواب في الانتخابات النصفية، التي جرت الثلاثاء الماضي.

وقال مايك فورمان، نائب مستشار الأمن القومي للشؤون الاقتصادية الدولية في واشنطن: "نرى الهند كسوق محتمل مهم للغاية للصادرات الأمريكية، مع ١,٢ مليار نسمة، واقتصاد نام، يتوقع أن يبلغ معدل نموه ٨ في المئة سنوياً على مدى السنوات العديدة المقبلة."

وتشمل جولة أوباما الآسيوية الهند وإندونيسيا وكوريا الجنوبية واليابان، وستناقش قضايا تجارية ودبلوماسية واقتصادية الأخرى، وتأكيدات للحلفاء في المنطقة إزاء القلق من تنامي قوة الصين.

وقال أودي بهاسكار، مدير المؤسسة البحرية القومية، في نيودلهي: إن الزيارة تبشر بتعاون أوسع وثابت بين الولايات المتحدة والهند.

مضيفا: إنها ستساعد في خلق توازن جيو- سياسي في مواجهة ما ينظر إليه الآن باعتباره توسع قوة الصين.

وكان الجانبان، الهندي والصيني، قد اجتمعا في فيتنام، في تشرين الأول الماضي، في محاولة لتخفيف حدة التوتر بين الجانبين برغم ازدهار التعاون التجاري بينهما.

فالصين تدعم الجارة باكستان، والهند تستضيف زعيم التبت، الدالاي لاما، وإضافة إلى نزاع حدودي قديم قائم منذ عقود بين الجانبين، تعد من أبرز نقاط الخلاف بين القوتين المؤثرتين في المنطقة.

تقرير التنمية الدولي:

دول فقيرة تتقدم بوتيرة أسرع من الغنية

نيويورك/ وكالات

قال برنامج التنمية الصادر عن الامم المتحدة إن عددا من البلدان الأشد فقرا في العالم تحرز تقدما هو الأسرع في مجال تحسين نوعية الحياة لمواطنيها.

واضاف: أن مقياس الأمم المتحدة السنوي للتنمية البشرية يشير أيضا إلى أن عمليات الاغاثة والتقدم في مجالات الصحة والتعليم، هي المجالات التي حصلت على أكبر اهتمام من جانب هذه البلدان.

وكانت الأمم المتحدة قد بدأت العمل بهذا المقياس قبل خمسة وعشرين عاما لقياس مؤشرات التقدم في مستوى الحياة في دول العالم المختلفة، بما فيها مجالات الخدمات العامة والحقوق مثل الاتصالات والحريات السياسية والمساواة بين الجنسين والتعليم وما يحصل عليه الأفراد من دخول.

وطبقا لهذا المقياس وجد أن سكان بلد فقير مثل بنغلاديش أصبحوا اكثر تقدما من سكان بلد أغنى نسبيا مثل الهند، إلا أن الفجوة لاتزال واسعة بين دول العالم المتقدمة والمتخلفة.

فقد تربعت النرويج على القمة، حيث يبلغ متوسط عمر الفرد ٨١ عاما، ويبلغ متوسط دخل الفرد ٥٨ ألف دولار سنويا.

وجاء ترتيب زيمبابوي في ذيل القائمة حيث يبلغ متوسط عمر الفرد ٤٧ عاما، ومتوسط الدخل ١٧٦ دولاراً سنويا.

صندوق النقد الدولي يقر الاصلاح المقترح من مجموعة العشرين

سيئول/ وكالات

اعلن المدير العام لصندوق النقد الدولي دومينيك ستروس- كان ان مجلس ادارة الصندوق اقر الاصلاح المقترح للمؤسسة من جانب مجموعة العشرين والقاضي بمضاعفة رأس مال الصندوق وتعديل توزيع حقوق التصويت.

واشار ستروس-كان خلال مؤتمر صحافي الى ان مجلس الادارة الذي يضم ٢٤ بلدا او مجموعة بلدان صوت لمصلحة الاصلاح.

وبعد اجتماع في جيونغجو في كوريا الجنوبية في ٢٣ تشرين الاول الماضي اعلن وزراء المال وحكام المصارف المركزية في دول مجموعة العشرين اتفاقهم على مبدأ "مضاعفة الحصص" ما من شأنه زيادة رأسمال صندوق النقد الدولي.

و اشارت مجموعة الدول الغنية والصاعدة هذه الى ان البلدان الاوروبية وافقت على التخلي عن مقعدين من اصل المقاعد التي تشغلها في مجلس ادارة الصندوق.

الى ذلك، عزز مجلس ادارة الصندوق سلطة التصويت للاقتصاديات الناشئة الكبيرة، وجعل الصين ثالث صوت قيادي في الصندوق في قرار تاريخي.

وقال ستراوس- كان ان "هذه الموافقة التاريخية هي اكبر اصلاح جوهري في اسلوب الادارة في تاريخ الصندوق الذي بدأ قبل ٦٥ عاما واكبر تحول للنفوذ لصالح الاقتصاد الناشئ والدول النامية للاعتراف بدورها المتصاعد في الاقتصاد العالمي."

ارتفاع مبيعات بي إم دبليو بسبب زيادة الطلب الصيني

بكين/ وكالات

ارتفعت مبيعات الشركة في الصين وهونج كونج وتايوان بنسبة ٩١ في المئة، وذكرت مصادر صحفية ان أرباح سيارات بي إم دبليو ارتفعت ١١ مرة بسبب استمرار الإقبال الكبير على هذا النوع من السيارات في الصين.

وحققت سيارات بي إم دبليو الألمانية صافي أرباح بقيمة ٨٧٤ مليون يورو أي ١,٢ مليار دولار خلال الفترة الممتدة من تموز وآب وأيلول علما بأن الشركة كانت حققت خلال الفترة ذاتها من السنة الماضية ٧٨ مليون دولار فقط.

وارتفعت مداخيل الشركة بنسبة ٣٦ في المئة إذ وصلت إلى ١٥,٩ مليار دولار في ظل ارتفاع مبيعات سيارات بي إم دبليو ورويس رويس وسيارات الميني خلال الربع الثالث من السنة الجارية بنسبة ١٣ في المئة ليصل عدد السيارات التي بيعت إلى ٣٦٦١٩٠ سيارة.

وقالت شركة بي إم دبليو إن مبيعاتها في الصين تضاعفت مرتين تقريبا مقارنة مع السنة الماضية، وارتفعت مبيعات الشركة في البر الرئيسي في الصين وهونج كونج وتايوان بنسبة ٩١ في المئة.

وكذلك، ارتفعت مبيعات الشركة في أوروبا الغربية بنسبة ١,٨ في المئة في حين ارتفعت المبيعات في بريطانيا بنسبة ١٣ في المئة.

وفي الولايات المتحدة، ارتفعت مبيعات الشركة خلال الربع الثالث من السنة الجارية بنسبة ٩ في المئة.

ولم تقدم الشركة أرقاما محددة بشأن مبيعاتها في الهند لكنها قالت إن سوق السيارات عموما شهد ارتفاعا بنسبة ٣٠ في المئة خلال السنة الجارية.

وأضافت الشركة أن مبيعاتها على الصعيد العالمي ارتفعت بفضل ارتفاع أسعار التجزئة.

تشاؤم بشأن اتمام صفقة بيع اوراسكوم بسبب مشاكلها

القاهرة/ وكالات

قال الملياردير المصري نجيب ساويرس: ان فرص اتمام اندماج بقيمة ٦,٦ مليار دولار بين شركته اوراسكوم تليكوم ومشغل الهاتف المحمول الروسي فيمبلكوم هي ٥٠ في المئة في افضل الاحوال.

وأضاف ساويرس ان تلينور النرويجية، التي تملك نحو ٤٠ في المئة من فيمبلكوم، "غير متحمسة" للمضي قدما في الاندماج الذي يواجه عقبات في الجزائر ومشاكل تنظيمية في دول اخرى.

وأوضح ساويرس: في مقابلة مع صحيفة "داغنز نايرينسليف" النرويجية: "الان اشك في ان يسفر الاندماج عن اي شيء، تلينور غير متحمسة حسبما ارى، توجد فرصة ٥٠ في المئة في افضل الاحوال".

يذكر ان لاوراسكوم اصولا في بنغلادش وباكستان، حيث تدير تلينور انشطة للهاتف المحمول، ما يثير مخاوف من ان صفقة مع فيمبلكوم قد تواجه عقبات تنظيمية في هذين البلدين.

جيزي الجزائرية

وكانت مشكلات الصفقة العملاقة في قطاع الاتصالات بين فيمبلكوم الروسية و "ويذر" الإيطالية، المملوكة لساويرس وتملك اوراسكوم، بدأت في الظهور تباعًا منذ اليوم التالي لإعلانها.

ومع ان الصفقة صورت في الاعلام الاقتصادي العربي بايجابية شديدة، الا ان مشاكلها معروفة في الاسواق من قبل، خاصة ما يتعلق بديون ويذر وأوراسكوم وتراجع استثمارات ساويرس في الاتصالات عامة.

والمشكلة الاساسية هي ذراع اوراسكوم في الجزائر، شركة جيزي للهاتف المحمول.

اذ لم تفلح وساطة الرئيس الروسي ديميتري ميدفيديف الشخصية خلال لقائه مع نظيره الجزائري عبد العزيز بوتفليقة في الجزائر مطلع الشهر الماضي في حل المشكلة.

وهناك خلاف مستعر بين اوراسكوم والحكومة الجزائرية منذ اكثر من عامين، واعربت اوراسكوم مطلع العام عن رغبتها في بيع جيزي، وابدت ام تي ان الجنوب إفريقية رغبتها في الشراء، لكن الحكومة الجزائرية لجات الى حق الشفعة واوضحت انها لن تقر صفقة بيع جيزي لام تي إن لو اتفقت معها اوراسكوم.

وكانت فيمبلكوم، التي تملك ثلث الشركة الجديدة الناجمة عن الاندماج، تتطلع إلى مكاسب من جيزي، خاصة ان شركة ويذر في ايطاليا (ويند) تعاني من مشاكل جمة.

وتعد جيزي افضل استثمارات اوراسكوم على الاطلاق واكثرها ربحية، وتعني خسارتها حرمان صفقة الاندماج الكبرى من ميزة اساسية، اذ كان يتوقع ان تشكل عائدات جيزي نحو ١٠ في المئة من توزيعات ارباح فيمبلكوم اذا تم الاندماج.

ديون

وفي حال اتمام الصفقة كانت ستؤدي الى تكوين عملاق جديد في مجال الاتصالات العالمي.

فستملك الشركة الجديدة قاعدة مشتركين بنحو ١٧٤ مليون، موزعين في ٢٠ بلدا في اوروبا واسيا وافريقيا وامريكا الشمالية، وسيصل اجمالي العائدات الى ٥,٢١ مليار دولار.

لكن التفاؤل الاولي بالصفقة تراجع، ليس لاسباب نفسية، وانما لمشكلات عملية تتعلق بالديون والنشاط، اذ ان المجموعة الجديدة كانت ستجد نفسها امام حزمة من الديون الكبيرة.

فشركة ويذر كانت محل قلق وتخوف في سوق الاتصالات في الاشهر الماضية بسبب النسبة العالية لديونها من بين معدل استهلاك رامال وتأكل الأصول.

ويبلغ صافي دين اوراسكوم تليكوم ٢,٤ مليار دولار، بينما يبلغ دين ويند الايطالية ٢,١١ مليار دولار.

في المقابل لا تزيد ديون فيمبلكوم عن ٤ مليارات دولار، ومع الاندماج وتحمل المجموعة الجديدة كامل ديون الشركات المندمجة يصبح امالي الدين ٤,١٩ مليار.

كما ان اوراسكوم، التي نمت بسرعة فائقة، عبارة عن تجمع متباين من مشغلي شبكات من دون موقع قوي في اي سوق لها، وتراجع نشاطها في الشرق الاوسط وافريقيا امام منافسة قوية من شركات اتصالات تدعمها دول من منطقة الخليج.

اتصالات تعدل عرضها لشراء حصة في زين

أبوظبي/ وكالات

أعلنت شركة "اتصالات" الإماراتية عن تعديل عرضها المشروط لشراء حصة من أسهم شركة الاتصالات الكويتية "زين"، بحيث يصبح ملزماً وفقاً لعدد من الشروط، وإلا سيتم اعتبار العرض لاغياً إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق بين الطرفين خلال الشهور القليلة المقبلة.

وذكرت الشركة الإماراتية، في بيان تلقته CNN بالعربية، أن عرضها المعدل يأتي متمشياً مع العرض السابق، الذي أعلنت عنه أواخر أيلول الماضي، لشراء حصة من أسهم الشركة الكويتية بقيمة ١,٧ دينار كويتي للسهم.وأوضح البيان أن هذا العرض يرتبط بعدد من الشروط، منها نجاح "زين" في بيع كامل حصتها في شركة "زين" للاتصالات بالمملكة العربية السعودية، وفق جدول زمني مناسب، والتفاوض بشأن الوثائق النهائية للصفقة، وإنهاء عملية الفحص والتدقيق بصورة مرضية، وكذلك الحصول على جميع الموافقات التنظيمية اللازمة.

كما تتضمن الشروط الجديدة التي كشفت عنها "اتصالات" عدم وجود أية تغييرات مادية سلبية في عمليات شركة زين على الصعيد المالي أو التنظيمي، إضافة إلى "بعض الشروط الأخرى المعتادة"، وفق ما جاء في البيان.

كذلك أشار البيان إلى أن عدد الأسهم التي سيتم شراؤها تمثل ٥١ في المائة من إجمالي أسهم "زين" المتداولة، بالإضافة لـ ٥١ في المئة من حقوق التصويت (باستثناء الأسهم المودعة في الخزينة على أن يشمل جميع الأسهم التي قد تطرح عقب عملية الشراء). وبحسب الشركة الإماراتية فسوف يُعد العرض لاغياً إن لم يصل الطرفان إلى مرحلة إعداد الوثائق النهائية للصفقة بحلول ١٥ كانون الثاني ٢٠١١، ومن المتوقع أن تستغرق عملية الفحص والتدقيق، إضافة إلى عدد من الإجراءات اللازمة الأخرى بضعة أسابيع، ومن المستبعد أن تغلق الصفقة قبل نهاية الربع الأول من العام ٢٠١١. وأفاد رئيس مجلس إدارة "اتصالات"، محمد عمران، بأن صفقة "اتصالات- زين" تشكل قيمة مضافة لـ "اتصالات"، وذلك استناداً إلى الدراسات الأولية، حيث تمثل هذه الصفقة تكاملاً لعمليات اتصالات، كون رقعة انتشار "زين" مكملة إلى حد بعيد للأسواق التي تنتشر فيها المؤسسة، وهي أسواق السودان، والعراق، والكويت، والأردن، والبحرين، ولبنان، والمغرب.وقال عمران في تصريحات نقلها البيان: "تقوم ستراتيجية اتصالات على أسس متينة ومدروسة، من أهمها التوسع في الأسواق الإقليمية والدولية الناشئة التي توفر فرص نمو ممتازة وتساعدنا في تنويع وزيادة مصادر عائداتنا للمساهمين، وهذا الخيار الستراتيجي أقره مجلس إدارتها."

وبخصوص سير إجراءات الصفقة، قال: "ما زالت الأمور في بداياتها، والمعلومات المتوفرة لدينا حتى الآن جزئية، وعند اكتمال عمليات الفحص والتدقيق ستكون الصورة واضحة وسنكون على دراية بالتفاصيل اللازمة، وعليه سيتم عرض النتائج على مجلس إدارة اتصالات لأخذ القرار.

ولفت إلى أن العرض المقدم لا يزال مشروطاً إلى حين اكتمال مرحلة الفحص والتدقيق، معرباً عن أمله في أن يتم خلال الأسابيع القادمة إجراء عمليات الفحص والتدقيق الضرورية في "زين" وشركاتها التابعة، وعند الانتهاء من هذه المرحلة سيتم عرض النتيجة على مجلس إدارة "اتصالات" لاتخاذ القرارات اللازمة. وأشار إلى أن توقيت الصفقة "مناسب جداً"، خاصة في ما يتعلق بالناحية التمويلية والتشغيلية، "كون منطقة الخليج العربي تمتلك اقتصاداً قوياً مبنياً على أسس متينة، ويتميز بالشراكة الفاعلة بين القطاعين العام والخاص، ما يقلل من التحديات الاستثمارية."

الاقتصادي | العدد (1959) السنة الثامنة - الثلاثاء (9) تشرين الثاني 2010

رئيس هيئة الاوراق المالية لـ(المدى الاقتصادي):

نتطلع إلى إدراج شركات الهاتف النقال في البورصة

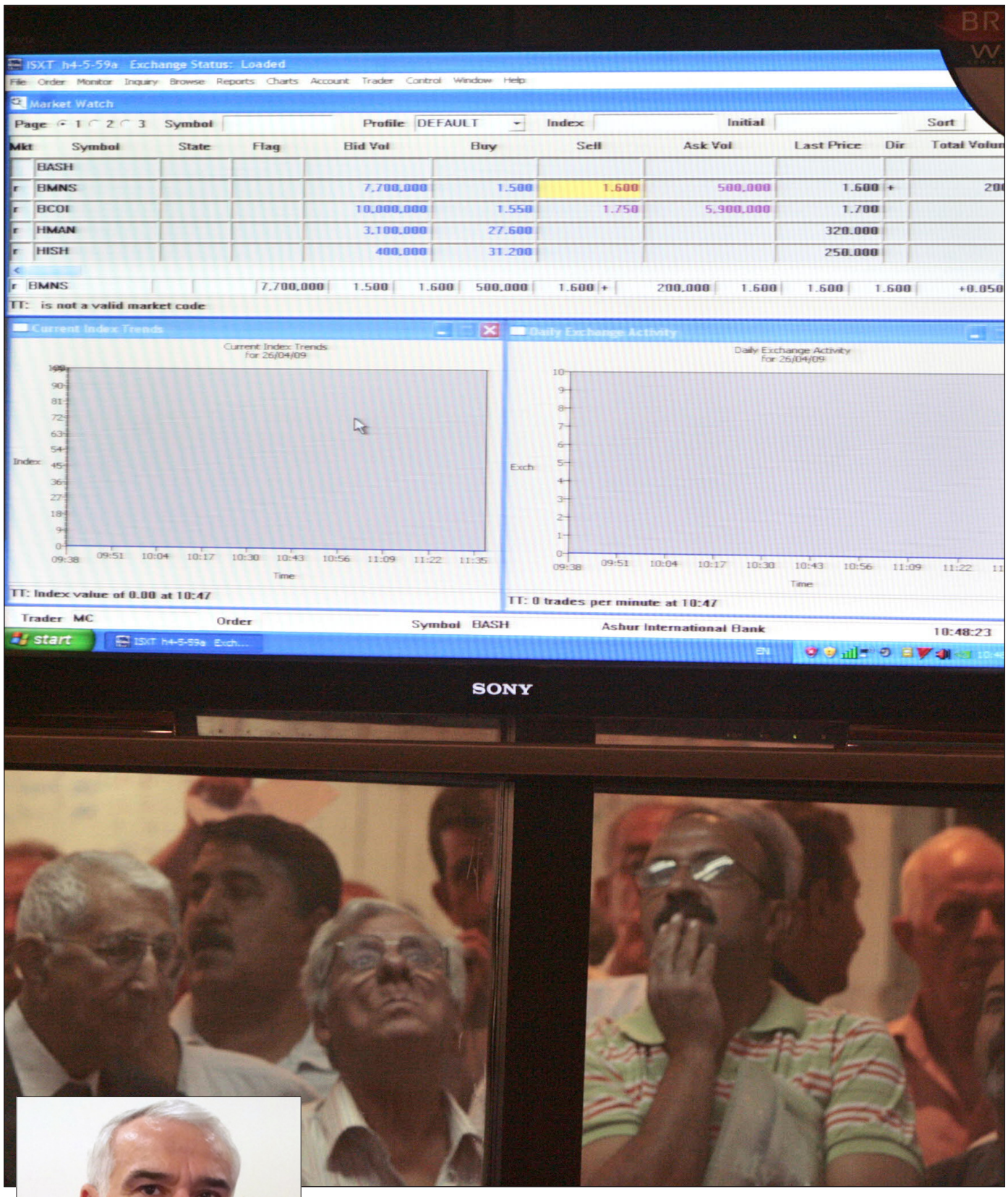

حوار/ ليث محمد رضا

تعد هيئة الاوراق المالية من المؤسسات الاقتصادية الحكومية المشرفة على عمل سوق العراق للأوراق المالية وفقاً لواجباتها في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

(المدى الاقتصادي) حاورت رئيس هيئة الاوراق المالية عبد الرزاق السعدي بشأن ظروف العمل في سوق العراق للاوراق المالية المرتبط بالهيئة.

***ما الأسباب التي تقف وراء ضعف التداول في سوق العراق للأوراق المالية؟**

-انا افضّل ان اطلق عليه تذبذباً في حركة السوق وليس ضعفاً في التداول، السوق سنوياً منذ تأسيسه في ١٩٩٢ ولغاية نهاية ٢٠٠٩ هو في ضعف تداول والسبب ان الصورة غير واضحة عن الشركات بالاضافة الى ما يحصل في كل بلدان العالم من ركود تداولي في نهاية السنة المالية اذ يحصل ضعف تداول في السوق مع الشعور بأن البنوك سترفع رؤوس اموالها وان الكتلة المالية المحصورة في قطاع الاوراق المالية والشركات المساهمة هي محدودة بنسبة معينة من الزيادة والانخفاض في الارباح بحسب استقطابها وطردها للمستثمرين والان في الوقت الحاضر توجد حركة لدى المصارف والفنادق، وبعض شركات النقل وتوجد بعض الشركات الصناعية سارت وتمكنت من خلق حركة جيدة جداً ونحن نطمح لان يكون السهم بقيمته الفعلية في بعض الشركات ان لم نقل في جميعها، لاننا الان اذا ما رجعنا للتقييم الحقيقي وفق السعر الذي هو عليه في التداول في سوق الاوراق المالية.

***هل أثرت الأحداث الأمنية في الأسبوع الماضي على عمل السوق، أو على مستويات التداول؟**

-في الحقيقة لم تتعرض أية وثيقة او جهاز داخل سوق العراق للاوراق المالية للضرر وقد تم تداول الاسهم داخل السوق في اليوم التالي بزيادة واضحة، وفي اليوم الثالث ايضاً حدثت زيادة في التداول، ولم يتمكن الارهابيون من النيل من السوق برغم كونه هدفاً لهم بجهود القوات الامنية، وقد كان الارتفاع الذي شهده سوق العراق للاوراق المالية بعد سلسلة من الاتصالات التي اجريناها لتشجيع المستثمرين على التداول وعدم التأثر بما حدث، وبتقديري هذا نوع من مكافحة الارهاب اعلامياً والان السوق ما زال في ارتفاع وحتى فيما لو حصل انخفاض لدينا فالمهم لدينا وجود سوق وتداول، عملنا هو دعم القطاع الخاص وضمان حقوق المستثمرين بأي شكل من الاشكال.

***إلى ماذا تعزون تقدم القطاع المصرفي في تداولات البورصة؟**

-البنوك الان تحقق ربحية اكثر من الشركات الصناعية والزراعية مثلاً التي لا تحقق ارباحاً وكذلك الفنادق

التي الان تحقق ربحية بسبب زيادة قيمتها ولكن حتى الان هي اوطأ من الكلفة الفعلية للسهم فيما لو بيعت الارض وهذا ما لا نتمناه.

***لنتحدث أكثر عن كون الأسعار غير حقيقية؟**

-انا قلت ان الاسعار غير حقيقية لان الكلفة الان والاسعار مقرونة بميزانيات هذه الشركات فنحتاج ومن خلال دراسة لإعادة النظر بأقيام الاسعار، فالاراضي الان هي مقيّمة بسعر هو اقل من قيمتها ونحتاج لإعادة تقييم بما فيه الجانب السلبي من الموضوع لكي تكون الميزانية الحقيقية الفعلية للشركة وهذا نطالب به في الوقت الحاضر.

***ماذا عن تحديد أسعار الأسهم، وهل يتم وفق اعتبارات السوق أم أنكم تدخلون وكيف السبيل لدعم عمل السوق؟**

-الان سعر السهم يحدد فقط وفق اعتبارات السوق ولم نسمح لقرار هيئة أو لأي احد بالتدخل في السعر سوى العرض والطلب، ونحن ندعم السوق من خلال رفده بالمعلومات وندعم السوق من خلال مراقبتنا لعمله اضافة للدورات التدريبية ولدينا بروتوكول مع مصر وبعثنا بحدود ٦٠ متدرباً موزعين بين السوق واتحاد الوسطاء، كما اننا ندعم السوق برفده بالافكار والمستلزمات لكن مسألة ان ندعم السوق من خلال السعر فلا نتحكم، بل قانون العرض والطلب هو المتحكم، ونحن لا نتدخل بسعر السهم خوفاً منا على مصداقية السهم ومنعاً لاي غش وخداع ومراعاة للافصاح والشفافية ونحن ملتزمون بجعل المستثمر امام صورة حقيقية لسعر السهم، (اثنان ترليون وتسع مئة وستون مليار واربع وخمسون مليون دينار) هي حقوق المساهمين المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية والمدرجة في سوق الاوراق المالية محسوبة على سعر السوق والمتداول منها هو يومياً بحدود ١٠٪.

***هل أن البنية القانونية الموجودة حالياً مناسبة ومثلى لأداء السوق؟**

-السوق الان يعمل وفق قانون معد في ٢٠٠٤ وهو قانون مؤقت للاوراق المالية والعراق الان سيشهد قانوناً جديداً أعد بواسطة ملاك من الهيئة وهذا القانون عند سنة سيتيح لكثير من مفاصل العمل في هذا القطاع الواسع والواعد وهو قطاع الاوراق المالية، فالكثير من المستثمرين بما فيهم الاجانب توقعاتهم للسوق ايجابية، لذلك الكثير من الشركات المصرفية تعمل على زيادة حصتها كأحدى الشركات المصرفية العربية التي زادت حصتها بأحدى المصارف العراقية بنسبة كبيرة، وهذه المسألة موجودة كثيراً في التداول، فنأمل تكامل البيئة القانونية بعد تشريع القانون الجديد وانا شخصياً تحدثت مع مستشار هيئة الاوراق المالية الامريكية الذي سبق له وان كتب نصوص ٢٢ قانوناً دولياً ولديه خبرة ٤٠ سنة في ادارة الدائرة القانونية في هيئة الاوراق المالية الامريكية، قال: ان هذا القانون بعد تشريعه سيكون الاحدث في المنطقة ولم يحتج لأي تعديل قبل ١٥ سنة، آخر قانون في المنطقة للاوراق المالية تم تشريعه وبدأ العمل به كان في الكويت التي كانت تعمل وفق سياق سوق حكومي مع دور لمجلس الادارة في الاتحاد العربي لهيئة الاوراق المالية.

***كيف تنظرون الى طبيعة العلاقة بين هيئة الأوراق المالية وسوق العراق للأوراق المالية؟**

-الهيئة تشرف على سوق العراق للاوراق المالية واي سوق آخر هو مركز الايداع العراقي لجميع اسهم المساهمين وتبادلها ووسطاء سوق المال الذي يشرف على الشركات كافة، ونحن نشرف على جميع الشركات المدرجة في سوق الاوراق المالية من حيث الادراج والافصاح ومراقبة المفاصل كافة التي تتعلق بالسوق، ونشارك في اجتماعات الهيئة العامة لجميع الشركات المدرجة بأثنين من الموظفين اللذين يقومان برفع تقرير فالهيئة من جانب تقوم بالعمل الاشرافي والرقابي ومن جانب آخر تعمل على المشاركة في تشجيعهم والتواصل معهم، وسوق العراق للاوراق المالية كمؤسسة تدار من قبل مجلس ادارة نحن نشرف عليه، ونحن نعد كل قطاع الاوراق المالية اشبه بعائلة قد نتخاصم لكننا نتكاتف ونتعاون فعلاقة الهيئة بالسوق هي اشرافية ورقابية مع إبداء النصيحة والمشورة ونحن ننصح ونطور ونتباحث بحيث يكون العمل جمعياً ومتأزراً ومتواصلاً يداً بيد من اجل التطور.

***هل أن فاعلية الاستثمار المتوقعة في العراق لها انعكاسات ايجابية على أداء السوق، وبماذا تكمن هذه الايجابيات؟**

-هيئة الاوراق المالية هي الجهة القطاعية الوحيدة التي تمثل الدولة بالاستثمار غير المباشر الذي هو عبارة عن تأسيس شركات تمتلك تلك الصورة التي تؤهلها للادراج في سوق الاوراق المالية، وتقوم هيئة الاوراق المالية بتشجيع الشركات المدرجة على الاستثمار، الان في الوقت الحاضر لا توجد قيمة مضافة الى الشركات لأسباب عدة منها ضعف القوانين وضعف البيئة الاستثمارية ونحن نحاول ان نشجع لأكثر من مجال لكي ندخل في هذه القطاعات ونسعى لتحويل بعض الشركات من شخصية وعائلية الى شركات مساهمة لكن الظروف الاستثمارية في البلد كتوفر الطاقة الذي من شأنه ان يشجع هذه الشركات على الانتاج والربحية اضافة الى ان هذه الشركات لا تتطلع الى العمل لعدم وضوح الصورة، ونحن نحاول من خلال اشتراكنا في الكثير من اللجان والان توجد لجنة للخصخصة وتطوير القطاع الخاص في مكتب المستشارين التابع لرئاسة الوزراء ونحن نشارك بخمس لجان فرعية نحاول من خلالها ادراج بعض الشركات سيما شركات القطاع العام والقطاع الحكومي في سوق الاوراق المالية لكي تحصل عملية الخصخصة بالتدريج ونسعى لتحويل هذه الشركات الى شركات مساهمة وادراجها في سوق الاوراق المالية بعد تأهيلها كمؤسسة ربحية وليس كمؤسسة غير ربحية لا احد يهتم بشراء اسهمها، ونحن متفائلون من هذه العملية.

***هل أن الظروف الحالية مواتية لربط سوق العراق للأوراق المالية بالأسواق المماثلة الموجودة في دول الجوار الاقليمي؟**

-مسألة ادخال شركات غير عراقية في الاسواق العراقية غير مسموح بها في الوقت الحاضر، والمنطقة ككل باستثناء سوق دبي العالمي وإلا كل الاسواق الاخرى محلية ولا توجد شركة غير وطنية داخلة في سوق العراق للاوراق المالية لا في الاردن ولا في السعودية ولا في تركيا بأستثناء سوق دبي العالمي الذي امتلك حصة في شركة امريكية ودخل معها وادخل شركات دخلت في سوق دبي العالمي من دون الخضوع لرقابة هيئة الاوراق المالية الاماراتية وهي حالة خاصة، مما كان سبباً في الازمة المالية التي مرت على دبي، ونحن لدينا حيطة وحذر بهذا الخصوص ومعظم اسواق الاوراق المالية في العالم هي اسواق محلية لدولتها واذا ما ارادت شركة ان تدرج فثمة اسواق عالمية لها خصوصيتها ولها روادها ونحن في الوقت الحاضر لا نريدها اضافة لعدم توفر الامكانات الفنية واقتصادية، وهي لا تخدم البلد فأنت تبيع وتشتري في شركات غير موجودة على ارضك هي عملية لا تخدم اقتصادك ولا تخدم ربحية السوق، والهدف الاول امامنا الان هو بناء قاعدة ربحية للسوق العراقية التي تأتي لتؤسس في العراق، العراق والاردن اكثر الاسواق المالية انفتاحاً، اذ اننا لا نضع شروطاً صعبة على المستثمر الاجنبي سوى اجراءات معاملة غسيل الاموال التي هي مشروطة من قبل البنك المركزي العراقي والهيئة تتعاون مع البنك المركزي بهذا الصدد والان نمشي باجراءات غسيل الاموال وعدا هذا نحن لا نطلب من المستثمر بهدف جذبه وبالفعل جاء الكثيرون لهذا السبب.

***كيف هو انعكاس قرار البنك المركزي برفع رؤوس أموال المصارف على البورصة؟**

-تخوف المستثمرين الان من عدم وجود الكتلة النقدية للمشاركة يتسبب بنوع من التراجع، ونحن مع زيادة ورفع رؤوس اموال البنوك وفي الوقت ذاته نحن مع تشجيع منح حوافز عالية لدمج البنوك الصغيرة مع بعضها اكثر من عملية رفع رؤوس الاموال التي نتوقع ان تخفق بعض البنوك في رفع رؤوس اموالها.

***كيف ستنظم عملية إدراج شركات الهاتف النقال في البورصة؟**

-نحن بدورنا قمنا بتهيئة كل المستلزمات الفنية والادارية لادراج هذه الشركات، ولغاية الان لم نبلغ بالموضوع بشكل رسمي واخذنا الاحتياطات اللازمة، فالوسيط على سبيل المثال لديه (كات فورملة) في برنامج التداول الالكتروني بموجبه لا يمكنه تجاوز رأسماله وخطاب الضمان وودائعه في البنك بـ ٧٠٪ حفاظاً على اموال المستثمرين، لذلك رفعنا رؤوس اموال شركات الوساطة ورفعنا المستلزمات ووضعنا خطوطاً عريضة لادراج هذه الشركات لكن لغاية اللحظة لم يطلب منا الادراج، الذي سيتطلب في حينه الافصاح ودراسة لسعر السهم والمستلزمات الاخرى لادراج هكذا شركات لاننا نمتلك قوانين الادراج ولا نقبل كل الشركات التي تريد الادراج للحفاظ على سعر السهم والملكية مدى مصداقية الشركة في دخول سوق الاوراق المالية ونظام الادراج وانا اتوقع ان تكون شركات الاتصالات من الشركات التي ممكن أن تسهم في ذلك، ونحن نتوقع تغيراً جوهرياً ممكناً حتى يتغلب على قطاع المصارف بكثير ونحن الان بأنتظار الطلب الرسمي من هذه الشركات واعتقد ان هذا الامر سينعش الاقتصاد العراقي.

×كيف تتعاملون مع الشركات التي تخالف القانون داخل البورصة أو أنها تستغل بعض المساحات القانونية؟

-الهيئة لديها دراسة للشركات وبشكل يومي واي خبر يتم نشره، فقبل يومين على سبيل المثال كان خبر في الصحافة عن احد المصارف اذ صدر قرار حكم بحقه بضرورة تسديد خطاب ضمان سبق ان أعطي، وبناء على هذا الخبر قمنا بمخاطبة المحكمة رسمياً بالاضافة الى مخاطبتنا للبنوك لانه من الناحية القانونية على المصرف ان يفصح: دون ان نسأله فأجاب احد المصارف بأنه هو المصرف المعني والمحكمة ايضاً اكدت فأوقفنا تداوله في ذات اليوم وطلبنا منه الافصاح عن السبب ولم يفصح لغاية الان وتداوله متوقف وسنقوم بتغريمه بناءً على مخالفته للقانون، وقد قمنا اوقفنا تداولها لاسباب تتعلق بالافصاح والشفافية، وأحد المصارف قمنا بترقين قيده من السوق بعد اخفاقه وديونه لاننا لا نريد شركة تلوث سمعة السوق، الهيئة لديها مستلزمات افصاح ومستلزمات ادراج اضافة الى تعليمات إلى للعودة الى لتداول بعد اجتماع الهيئة العامة.

والقانون الجديد سيحل الكثير من الاشكالات، اذ ستكون الشركات سواء كانت مدرجة في السوق ام غير مدرجة في السوق تابعة لرقابة الهيئة وفي ذلك الحين سيكون من صالح الشركات انها تندرج في السوق والان الشركات غير المدرجة غير تابعة لرقابة الهيئة، لذلك يتجنبون الادراج بسبب الرقابة.

الاقتصادي | العدد (1959) السنة الثامنة - الثلاثاء (9) تشرين الثاني 2010

هل أن معرض بغداد الدولي جعجعة إعلامية أم تظاهرة اقتصادية؟

تحقيق/ المدى الاقتصادي
تصوير: حازم خالد

شهدت الدورة الـ37 لمعرض بغداد الدولي حالات من التلكؤ في الاستعدادات تزامنت مع سوء التنظيم بحسب رأي الكثير من المراقبين مع ان معرض بغداد الدولي يعد تظاهرة اقتصادية كبيرة لاسيما وان العراق أحوج ما يكون الان لاستقطاب الاستثمارات التي تعد ركيزة مهمة في عملية التنمية.
(المدى الاقتصادي) بحثت في اسباب سوء التنظيم واستقصت آراء الخبراء بهذا الاتجاه عبر التحقيق التالي:

ماذا قال المراقبون؟

الخبير الاقتصادي د. ستار البياتي قال: من الناحية تنظيمية اعتقد ان القائمين على عملية تنظيم المعرض تنقصهم الخبرة في هذا المجال وكان يجب ان يطلعوا على المعارض العالمية وتجارب الدول الاخرى ومعارض مناظرة في هذا المجال.

واضاف البياتي: للاسف لم تستطع ادارة المعرض ان تهيئ المكان بالشكل المطلوب برغم مشاركة عدد من الشركات الجيدة ولكن بالمقابل هناك نسبة كبيرة من الشركات التي لم تشارك.

وأوضح البياتي ان سوء التنظيم من شأنه ان يؤثر سلباً على الفرص الاستثمارية وعلى الاقتصاد العراقي، لان الشركات والدول التي تغلبت على الحواجز التي تمنعها من المجيء إلى العراق تحتاج الى تأمين ظروف مناسبة تكون عامل جذب لها سيما وانها شاركت سابقاً وتعرف مدى اهمية هذا المعرض والشكل الذي يقام به، فسوء التنظيم عامل غير مشجع لقدوم الشركات مستقبلاً، ومن ناحية اخرى هذا دليل على اننا لم نكن في المستوى المطلوب وليس دليل نجاح وهو يعطي صورة بأن ليس لدينا القدرة لخلق مناخ مناسب للإستثمار الاجنبي.

واكد البياتي: ان الشركات والدول تأخذ كل شيء بنظر الحسبان بما فيه وعي المواطنين الذين يزورون المعرض ومدى تقبلهم للاجنبي، اي انهم يعتنون بالبيئة الاجتماعية لذلك نرى ان على وزارة التجارة وادارة المعارض ان تعيد النظر بها وتعتبره من المسلّمات لنجاح المعرض.

وبخصوص الاجنحة التي شغلت من قبل مؤسسات وشركات حكومية قال البياتي: ربما ان ادارة المعرض ارادت ان تعطي صورة غير حقيقية للمشاركين بأن المعرض يشهد مشاركة واسعة، وهذا يرجع ايضاً لكوننا متخبطين اقتصادياً وللتنافر الموجود بين مؤسسات الدولة علاوة على تداخل الصلاحيات بين المؤسسات.

فيما قال المحلل الاقتصادي غازي الكناني: ان هذا المعرض المهم جداً برغم كل الظروف الصعبة لم تكن القضايا التنظيمية والادارية فيه لائقة وكانت معاناة المشاركين والزائرين للوصول إلى المعرض والناس تتذمر من قطع الطرق وعرقلة النقل، ويمكن ان ينتقل المعرض الى مكان آخر ارحب من دون الاتهامات وتوجد اراض كبيرة وواسعة ممكن أن تكون لائقة ويمكن ان يكون معرضاً دائمياً فمنذ ١٩٥٧ وحتى الان فترة طويلة.

الخبير الاقتصادي د. مظهر محمد صالح قال: ان الشركات الاجنبية عندما ترى هكذا تنظيم سيئ ستعيد النظر في مجمل عملية الاستثمار، لذلك وحرصاً على اقتصاد البلد يفترض ان يكون اهتمام بهكذا معارض سيما معرض بغداد الدولي الذي يحمل اسم بغداد.

واضاف صالح: كان على وزارة التجارة ان تبدأ الاستعداد قبل انطلاق المعرض بفترة طويلة وليس شهرين، لان هذه الفترة غير كافية للاستعداد.

أجنحة حكومية

الحضور اللافت للنظر لوزارت الدولة الذي بدا بعيداً عن اعتبارات الجدوى الاقتصادية اذ شهدت اجنحة المؤسسات الحكومية استعراضاً لانجازات تلك المؤسسات كالجناح الخاص بوزارة الشباب والرياضة التي عرضت نماذج مصغرة لمنشأة رياضية فاخرة قال القائمون على الجناح انه قيد الانجاز!

ومن الجدير بالذكر ان بعض المعارض الحكومية كانت متميزة كجناح وزارة العلوم التكنولوجيا الذي تضمن عرض اكتشافات متقدمة، حيث تقول مسؤولة الجناح اكتفاء مزهر: حالياً نعرض في هذا الجناح اكتشافاً متطوراً جداً في تحديث دقائق الذهب النانوية وتطبيقها لمعالجة سرطان الجلد والثدي وايضاً تطبيقها للكشف عن المعادن في التربة والمياه ولها استخدامات كثيرة منها استخدامات لتطوير الاشرطة بدقائق الذهب النانوية وتوصلنا الى نتائج متقدمة وهذا هو الاول في العراق بعلم النانو تكنلوجي.

وتضيف مزهر: حصلنا على براءة اختراع بتقانة الايزة المعتمدة عالمياً وتقانة المختبرات ونحن قمنا بتحضير العدة الطبية للكشف المبكر عن الروماتزم وهذه النتائج الان بتقييماتها حصلت على ثلاثة كتب تقييم من قبل وزارة الصحة وتم تطبيقها.

معاناة

أخطاء كثيرة حصلت في التنظيم كالزحامات المرورية والإدارية التي نتمنى ان يتم تجاوزها في المستقبل.

مسؤول جناح مجموعة شركات محمود جاسم البنية قال: لقد عانينا في الدخول إلى المعرض واضطررنا لمشي مسافات طوال بالإضافة إلى ان المعرض غير مبرّد كما ينبغي.

المهندس ايبي مدير شركة أربيل استيل الحديد والصلب قال: شركتنا اكبر شركة لصناعة الحديد في الشرق الاوسط ومشاركتنا كصناعة وطنية هي الاولى في معرض بغداد الدولي، وعلى الرغم من كون المعرض ضخماً إلا انه كان يحتاج إلى مزيد من الجهد والتنظيم لان كبريات الشركات الاجنبية هي الان موجودة وهذا هو طموحنا ونحن نتمنى ان يكون الحال افضل.

واضاف ايبي: نحن شاركنا في كثير من المعارض في البصرة وكربلاء واربيل والسليمانية لكن معرض بغداد هو ذو نكهة لكن الإمكانات المتواضعة لا تتناسب مع ضخامة المعرض وحجم الشركات المشاركة والمعرض بحاجة إلى مزيد من الجهد.

حديث مدير المعرض

توجهنا الى مديرعام الشركة العامة للمعارض والخدمات التجارية صادق حسين وطرحنا عليه عدداً من التساؤلات التي تتعلق بالجوانب التنظيمية والادراية حيث تحدث قائلاً: انا سأتحدث معكم بصراحتكم نفسها، فقد تسلمت المعرض يوم ٢٠١٠/٥/٥ ولم يكن في حينها اي استعداد للدورة وقمت بعد تسنمي للمنصب بإخراج ما

يقارب ٣٠٠ (لوري) شاحنة كبيرة من الانقاض التي تمثل الانقاض المتراكمة منذ بدء تأسيس المعرض بالاضافة الى الانقاض التي كانت نتيجة للاحداث التي تعرض لها المعرض شأنه في ذلك شأن باقي المؤسسات الى السرقة وعبث العابثين، اذ تعرضت بعض منشآته إلى دمار وصل في البعض منها الى ١٠٠٪، لذلك فأن الهمّ الكبير لي كان منذ بداية مجيئي هو ازالة هذه الانقاض لانها كانت معيقة ولم يكن من الممكن اقامة الدورة مع تلك الظروف.

وقد حمّل حسين أمانة بغداد مسؤولة القصور في الاستعدادات قائلاً: امانة بغداد تعهدت منذ الدورة الماضية ٣٦ ان تعيد تأهيل المعرض بشكل كامل وقد تعهدوا بهذا الموضوع أمام رئيس الوزراء، وعندما راجعنا الامانة وجدنا ان طريقهم طويل فهم يبحثون عن تخصيصات ولم تحصل المخاطبات لذلك وجدت ان الاعتماد على امانة بغداد غير مجدٍ فاعتمدت على إمكاناتنا الذاتية وهيَ اربعة مليارات دينار وهي لم تكن بالمجدية لذلك مباشرة قمنا بأعلان مناقصتين لتأهيل ما يمكن تأهيله بمافيه التنظيف وكنا نسابق الزمن من اجل الانجاز وفي نهاية الشهر السابع وقعنا المناقصة الاولى وبعدها وقعنا المناقصة الثانية الحقناها بمناقصة ثالثة، فما قمنا بإنجازه خلال شهري الاستعداد هو بمثابة معجزة لاننا اخرجنا الاتربة ونحن لم نعتمد على عمل المقاول فقط فعندما وجدت المقاول متلكئاً أرجأنا بعض الأعمال إلى ما بعد الدورة لكي يستكملها المقاولون.

واضاف حسين: قمت باستخدام جهد بعض الشركات العائدة لوزارة التجارة كالشركة العامة لتجارة الحبوب والشركة العامة لتجارة المواد الغذائية فأستخدمنا سيارات وآليات تلك الشركات لمحاولة افراغ ارض المعرض من الانقاض اضافة الى اننا مارسنا ضغطاً على المقاول لتنفيذ مسؤولياته وفعلاً أنجز قاعتين هما ١٢ المتميزة وقاعة ٢١.

إمكاناتنا محدودة

وذكر حسين في حديثه لـ(المدى الاقتصادي): انا قلت للامين العام لمجلس الوزراء علي العلاق بأن المعارض ليست مسؤولية شركة قطاع عام فحسب، بل هي معلم يخص الدولة لذلك فيجب ان تتضافر جميع مؤسسات الدولة لتقديم ما هو ضروري.

وقال حسين: في المستقبل لن نعتمد على مؤسسات الدولة والان قمنا بعرض فرص استثمارية لاستكمال بناء المعرض لكي يظهر بحلة جديدة تليق بسمعة بغداد.

استنزاف الجهود

وبشأن سؤال (المدى الاقتصادي) عن مدى تأثير استنزاف الجهود بمحاولة التنظيف في ظل الضغط الزمني على العملية التنظيمية للمعرض قال حسين:

ان الوضع الحالي لم يكن بمستوى الطموح لذلك سنقوم بالاستعداد للدورة المقبلة من نهاية هذه الدورة اي من يوم ٢٠١٠/١١/١١ سنبدأ بالاستعداد للدورة إيمانا منا بضرورة الاستعداد المبكر، وبالفعل ان انشغالنا بالتنظيف اثر على الامور التنظيمية وكان يفترض ان يكون المعرض بشكل افضل، حتى من حيث حجم الممارسات اذ انني مارست دوراً كبيراً للضغط على الكثير من الشركات ككوريا التي كانت مترددة في المشاركة وقمت في مساع معمقة مع الملحق والمستشار من أجل اقناعهم بظرورة المشاركة وكذلك كان الحال مع فرنسا واليابان التي انسحبت في اللحظات الاخيرة، فالجهد كان كبيراً جداً وانا اعتقد ان المعرض يحتاج لأكثر من هذا الجهد لجعله يليق بسمعة العراق وبغداد.

أما بخصوص حجم الفرص الاستثمارية والتجارية ليس بأمكاننا تقديرها بأعتبار ان مهمتنا هي التقريب بين الجهات الحكومية التي لديها فرص ومشاريع معينة وبين الشركات الوافدة التي تبحث على فرص ومهمتنا هي استقدام شركات رصينة في مجالات مختلفة فهذه السنة تختلف عن السنة الماضية بأن حجم المشاركة واسع، كما ان النوعية تختلف عن الاعوام السابقة عندما كانت المشاركة اشبه بالرمزية كشركات الاغذية والالبسة بينما الان توجد شركات كبيرة كشركات الـ (اي تي) وشركات المعدات الثقيلة وشركات البناء الضخمة وشركات الطاقة والنفط.. وعلى مستوى الجنسية كذلك اذ توزعت الشركات المشاركة بحدود ٤٠ دولة، لذلك نعتقد ان الشركات يحدوها الامل في الحصول على تفاهمات لان مسألة الفرصة الاستثمارية تحتاج إلى مقدمات كبيرة وعملنا يعد احد تلك المقدمات، فبالنسبة للمؤسسات الحكومية نحن نوفر لهم الوقت والجهد وتكاليف وعناء البحث عن المستثمرين، إذ جلبناهم لذلك فالشركات ستتطلع بشكل ميداني على ارض الواقع فيما لو كانت ثمة فرص استثمارية متاحة لكي تتمكن من عقد تفاهمات اولية كي تواصل في المستقبل الحوار الجدي حتى تفضي الى عقود.

أيام وطنية

وفي سؤال (المدى الاقتصادي) فيما لو كان قد شهد المعرض خلال الايام الماضية اتفاقيات ممكن ان توصف بالكبرى او المتوسطة وعن باقي النشاطات اجاب حسين:

ان هذه المسألة لم تظهر لدينا ونحن الان بصدد جمع الانشطة التي حدثت وحديث بعض سفراء الدول المشاركة وكانت أيام وطنية لبعض البلدان المشاركة فكان لدينا اليوم الوطني الكوري واليوم الكرواتي وتم بحضور السفير وقد شهدنا وجود زهاء ٤٠ شركة كرواتية تم جلبها وايضاً كان اليوم الوطني الألماني حيث ان الالمان ابدوا استعدادهم لدخول السوق العراقية بشكل واسع بالاضافة الى اليوم الوطني التركي واليوم الوطني الاندنوسي واليوم الوطني السريلانكي.

وفي ما يخص السبب في عدم التنسيق مع هيئة الاستثمار لعرض الخارطة الاستثمارية كاملة داخل المعرض قال: نحن جهة وسيطة وقد دعونا هيئات الاستثمار في المحافظات وهم شاركوا في المعرض بغية الترويج الاستثماري.

وعن سؤال (المدى الاقتصادي) بشأن التنسيق مع الجهات القطاعية قال حسين: ان هذه الدورة هي مقدمة لتحريك عجلة الاقتصاد وبالتالي فأن موضوع الاستثمار نحن نؤيده ونسعى لتوفير بيئة استثمارية برغم اننا نعلم ان بيئتنا ليست بالمتكاملة ونعتقد ان وجود الشركات سيجعلها تدخل في نقاشات مستفيضة مع الجهات القطاعية لتذليل الكثير من العقبات التي تضمن حضورها الفاعل فالكثير من الشركات لديها رغبة حقيقية والان حضرت الشركات الألمانية والفرنسية التي لديها رغبة للاستثمار في العراق برغم الظروف.

(المدى الاقتصادي) خلال تواجدها في المعرض لاحظت حضوراً لافتاً لدوائر وشركات حكومية احتلت مساحات مهمة من المعرض، بعيداً عن اعتبارات الجدوى الاقتصادية والربح، بل ان المسألة كانت لاهداف استعراضية بحسب المراقبين والعاملين في تلك المؤسسات ايضاً فأجاب حسين عن هذا الامر:

ليس بإمكاننا ان نمنع شركات راغبة في المساهمة كما نحن لا نكتفي بالترويج لكن نعتقد بدورنا الاساسي في الاستثمار مع المؤسسات ذات العلاقة ولذلك نحن نقيم معارض نوعية ومتخصصة ولا نكتفي بهذه الدورة لذلك يجب ان تستغل هذه التظاهرة للهدف المرجو منها وهو استدراج عروض مهمة والاتصال بشركات مهمة ورصينة تحقق مبتغاهم في تنفيذ بعض المشاريع لكي لا نقع في محذور الشركات غير الرصينة والمشاريع التي تندرج بشكل غير مسؤول، ولهذا فالامر متروك لهذه الشركات والمؤسسات فيجب ألا تلجأ إلى الاستعراض وان تبحث عن الاستفادة الحقيقية للفرصة التي تتاح الان في ظروف غاية في الحساسية وغاية في الاهمية، بما فيها عدم وجود فنادق لإيواء المشاركين في المعرض لكنهم جاؤوا ما يدل على رغبتهم في فرص استثمارية ورغبتهم في الدخول بشكل جاد في السوق العراقية وعلى الجهات القطاعية ان تتعامل مع هذا الامر بمنتهى الاهتمام، وهذا المعرض ايضاً فرصة للقطاع الخاص ان يتواجد بشكل حقيقي ويتصل بنظيره القطاع الخاص الاجنبي والشركات الكبيرة والعملاقة فلماذا لا يستغل وجود هذه الشركات بهذا الثقل وبهذا التنوع؟

أمانة بغداد

بعد اتهام أمانة بغداد عن التلكؤ الذي حدث في الاستعدادات توجهنا إلى المتحدث باسم أمانة بغداد حكيم عبد الزهرة فقال: ان النظافة داخل معرض بغداد الدولي ليست من مسؤولية امانة بغداد والامانة في السنة الماضية طلبت التبكير بتأهيل المعرض بشكل دائم.

وقبل شهرين من بداية المعرض تم تكليف امانة بغداد بأكساء الشوارع وتأهيل المواقع والاماكن وبعد ذلك طلب من الامانة ارجاء العمل الى ما بعد انتهاء المعرض وهكذا تم تأجيل عملية اكساء الشوارع الداخلية.

إضافة إلى ان المبلغ الذي خصص لم يكن كافياً، ومدير المعارض تم تكليفه في الشهر الخامس ولم يتم تخصيص الاموال له إلا في الشهر الثامن وهكذا لم يكن المبلغ يكفي للتعاقد والمسوحات والمناقصات.

وان امانة بغداد برغم ضيق الوقت قامت بأكساء بعض المناطق، كما ان الامانة قدمت عدداً من الاشجار والزهور فضلاً عن حاويات النفايات كذلك قمنا بتهيئة جناح الأمانة فيه.

الاقتصادي | العدد (1959) السنة الثامنة - الثلاثاء (9) تشرين الثاني 2010

خلال زيارة الى كوريا الجنوبية

رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار يوقع مذكرة تفاهم لبناء 500 الف وحدة سكنية

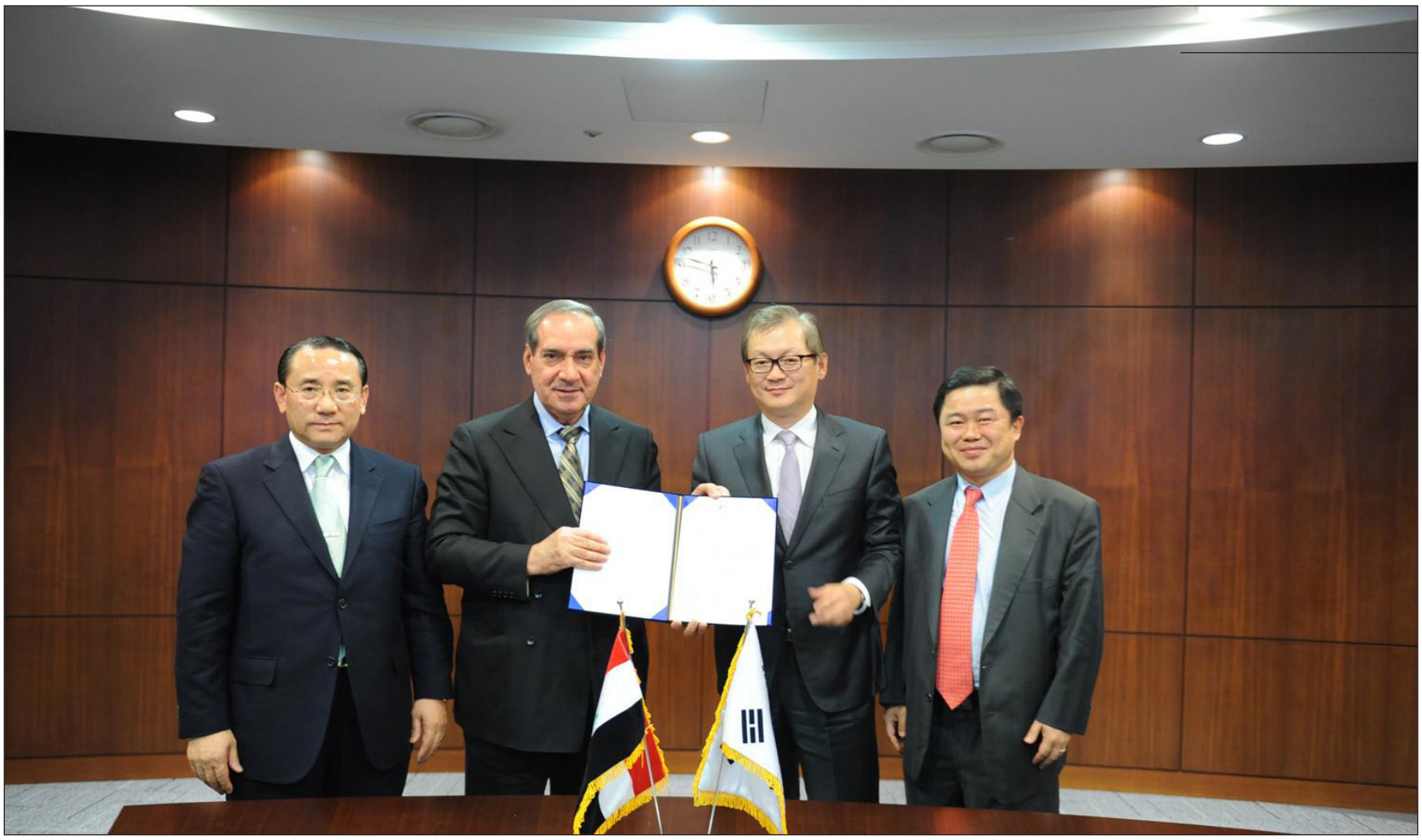

بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

وقّع رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار الدكتور سامي رؤوف الاعرجي في سيئول مع مؤسسة تراك الكورية الجنوبية المعروفة عالميا للتنمية والاستثمار مذكرة تفاهم لبناء (٥٠٠) الف وحدة سكنية في عموم محافظات العراق.

ودعا رئيس الهيئة الذي ترأس وفدا من الهيئة الوطنية للاستثمار وعدداً من المسؤولين ذوي الاختصاص الى جمهورية كوريا الجنوبية الشركات الكورية كافة الى الدخول للسوق العراقية من خلال الأستثمار المباشر أو الشراكات الاستثمارية مع القطاعين العام والخاص للمشاركة في العملية الاستثمارية القائمة حاليا في العراق.

وذكر بيان للهيئة ان الوفد العراقي التقى خلال الزيارة عدداً من كبار المسؤولين في الحكومة الكورية ومنهم (رئيس الوزراء ورئيس البرلمان ومستشار رئيس الجمهورية للشؤون الاقتصادية)، وعدداً من الوزراء ووكلاء الوزارات ورؤساء المؤسسات الحكومية ورؤساء شركات البناء والإعمار المعروفة عالمياً، حيث عبّر رئيس الوفد الدكتور سامي الاعرجي خلال تلك اللقاءات عن تقدير الحكومة العراقية لمواقف جمهورية كوريا الجنوبية اتجاه العراق، مشيرا الى ان الاجتماعات التي عقدها الوفد العراقي مع الجانب الكوري كانت مثمرة وشملت مناقشة الفرص الاستثمارية المتاحة في مختلف القطاعات منها (الكهرباء، الصناعة، الاسكان، النقل، الاتصالات ومشاريع البنى التحتية).

وقال رئيس الهيئة بحسب البيان: ان من الانجازات المهمة التي تحققت خلال هذه الزيارة هي اجراء لقاء مباشر مع القطاعين العام والخاص الكوريين بالاضافة الى الزيارات الميدانية التي قام بها الوفد للاطلاع على عدد من المشاريع العقارية وعلى احدث الاساليب التي توصلت لها التكنولوجيا في البناء والاعمار والتي تقوم بها كبريات الشركات الكورية الجنوبية ومنها شركة هنداي وشركة SK وشركة بوسكو، بالأضافة الى الجهد الكبير الذي تقوم به مؤسسة (LH) لتأمين السكن اللائق لكل المواطنين الكوريين، موضحا ان هذه اللقاءات تأتي مكملة لسلسلة من الاجتماعات عقدتها وفود من كوريا الجنوبية زارت العراق مؤخرا مع القطاعين العام والخاص.

واعرب رئيس الهيئة عن امله بان تستثمر هذه اللقاءات الثنائية بين البلدين لتأسيس شراكات استثمارية واقتصادية في مختلف القطاعات وان يستفيد رجال الاعمال العراقيون من الخبرة الكورية في العمل، لان المشاريع الكبيرة في العراق تحتاج الى قدرات تكنولوجية وتنظيمية عالية وهذان الامران متوفران لدى الجانب الكوري.

من جانبهم عبر كبار المسؤولين في الحكومة الكورية الجنوبية عن سعادتهم بلقاء الوفد العراقي، مبينين ان البلدين الصديقين يتمتعان بعلاقات طيبة على الصعيدين السياسي والاقتصادي وان الحكومة الكورية تقف الى جانب العراق حكومة وشعبا، كما اكدوا رغبة الشركات الكورية في الدخول الى السوق العراقية الواعدة وخلق شراكات استثمارية حقيقية مع القطاعين العام والخاص.

الى ذلك اكد رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار الدكتور سامي رؤوف الاعرجي رغبة الهيئة في خلق شراكات اقتصادية كبيرة بين العراق والمانيا في مختلف القطاعات وفق ستراتيجية استثمارية تهدف الى تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين الصديقين.

جاء ذلك خلال ترأسه اجتماعا ضم ممثلين عن وزارتي الاقتصاد والخارجية الالمانية وعدداً من رجال الاعمال العراقيين والالمان في العاصمة بغداد بحضور السفير الألماني في العراق (كارل جورج كريستيان)، مبينا ان اللقاءات المباشرة بين رجال الاعمال الالمان والقطاعين العام والخاص هي خير وسيلة لتحقيق تلك الشراكات التي ستعود بالنفع على كلا البلدين. وقال رئيس الهيئة بحسب البيان الصادر عن المكتب الاعلامي: ان الهيئة مستعدة لمنح جميع التسهيلات والامتيازات التي يكفلها قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ وتعديلاته للمستثمرين الراغبين بالعمل في العراق، مشيرا الى ان السوق العراقية سوقا واعدة والعراق بيئة خصبة للاستثمار والقطاع الخاص العراقي هو بحاجة الى خبرات الشركات الالمانية الكبيرة في القطاعات الاقتصادية المختلفة ومنها (الكهرباء، والاسكان والنقل)، فضلا عن ان الصناعة الالمانية تتمتع بسمعة طيبة لدى الشعب العراقي.

واضاف: شهد الاجتماع عقد جلسات ثنائية بين الشركات العراقية ونظيرتها الالمانية كل في اختصاصه نوقش فيها عدد من الأفكار المهمة لايجاد شراكات حقيقية بين الجانبين، كما تدارس الحاضرون سبل تذليل المعوقات التي تعرقل مسيرة تلك الشراكات، فضلا عن استغلال الفرص الاستثمارية المتاحة في عموم العراق.

اوباما يتوجه إلى الهند لبحث تحفيز الاقتصاد الأمريكي

ترجمة: فريد سلمان الحبوب
كتابة: أرك ورنر

لم يستطع الرئيس اوباما أن يحقق انخفاضاً في مستوى البطالة داخل الولايات المتحدة ما دفعه إلى زيارة الهند بحثاً عن وظائف للأمريكيين، ويأتي موعد الزيارة بعد أربعة أيام من تكبد حزبه هزيمة ثقيلة بسبب التردي الاقتصادي الذي كان له التأثير الأكبر على الانتخابات الأخيرة، وسيصل الرئيس إلى مدينة مومباي المركز المالي المزدهر لدولة الهند، حيث سيلتقي كبار رجال الأعمال المحليين والتنفيذيين الأمريكان الذين سافروا إلى الهند بحثاً عن مليارات الدولارات من خلال عقد صفقات تجارية، كما يأمل البيت الأبيض عقد اتفاقات بشأن صادرات الطائرات وغيرها، وأعلن بشكل عام أن أمريكا منفتحة للعمل مع دولة الهند المزدهرة التي يبلغ عدد سكانها 1.2مليار مواطن.

وتقول الحكومة الأمريكية أن الوظائف واقتصاد الولايات المتحدة هي محور زيارة أوباما إلى آسيا التي ستستمر عشرة أيام، في رسالة تهدف إلى تحصين نفسه ضد الانتقادات التي تتهمه بالتركيز في سياسته على الشؤون الخارجية في حين أن الأمريكيين يعانون من بطالة تصل نسبتها إلى ٩، ٦ في المئة، وقد غادر الرئيس واشنطن بعد وقت قصير من كشف الحكومة عن التحسن الذي طرأ على الوضع الاقتصادي وتوفير مئة وواحد وخمسين ألف وظيفة في تشرين الأول عبر تقرير اعدته، ولكن لا يزال غير كاف لخفض معدل البطالة.

وعلق الرئيس الأمريكي على التقرير واصفاً اياه بالمشجع ولكن ليس بالجيد بما فيه الكفاية، وفي بادرة نحو الجمهوريين الذين سيطروا على مجلس النواب وحققوا مكاسب قوية في مجلس الشيوخ في انتخابات الثلاثاء الماضي، قال اوباما: انه منفتح على"أية فكرة وأي اقتراح"من أجل التوصل إلى حلول تفضي لنمو الاقتصاد ألأمريكي بوتيرة سريعة.

وستكون جولته الخارجية هذه من أطول الجولات خلال فترة رئاسته حتى الان، حيث يمضي ثلاثة أيام كاملة، وهذه هي أطول فترة من الوقت يقضيها الرئيس في بلد واحد ومن ثم سيتجه إلى إندونيسيا، حيث عاش هناك مدة أربع سنوات في شبابه، وبعدها إلى كوريا الجنوبية لحضور اجتماع لمجموعة العشرين والدول المتقدمة والنامية ومن ثم إلى اليابان قاصداً منتدى التعاون الاقتصادي السلمي الأمريكي.

وفي افتتاحية نشرت السبت الماضي في صحيفة نيويورك تايمز، سعى أوباما للتأكيد على أهمية التجارة الخارجية لتحقيق الازدهار في الولايات المتحدة، حيث قال:"ممكن أن تكون مغرية، في أوقات الصعوبات الاقتصادية، لتتحول إلى الداخل، بعيداً عن التجارة والتبادل التجاري مع الدول الأخرى، ولكن في عالمنا المترابط فهذه ليست طريقاً للنمو وليست طريقاً إلى توفير فرص عمل".

وكتب الرئيس في افتتاحيته أيضاً:"لا يمكننا أن نكون منعزلين خارج هذه الأسواق"، مشيراً إلى انه سيعمل أثناء تواجده في كوريا الجنوبية لاستكمال اتفاق التجارة الحرة التي تعثرت منذ فترة طويلة بسبب مخاوف معظم النواب الديمقراطيين في الكونغرس، بشأن شروط استيراد السيارات الأمريكية إلى كوريا الجنوبية، من بين أمور أخرى.

وسيتحدث اوباما إلى حشد من الرؤساء التنفيذيين من الهند والولايات المتحدة في مومباي، والمتوقع أن يعلن الانتهاء من الصفقات التجارية المهمة. وكانت الولايات المتحدة قد بحثت مع الهند وضع اللمسات الأخيرة لشراء طائرات بوينغ والمحركات البحرية التي تنتجها شركة كاتر بيلر، وصادرات أخرى.

وقال مسؤولون هنود أن زيارة أوباما تعمل على تثبيت العلاقات الوثيقة التي تطورت بين البلدين على مدى السنوات العشر الماضية بعد عقود من العلاقات الحذرة. وقال شيفشانكار مينون، مستشار الأمن القومي في الهند:"اليوم إذا نظرتم إلى اتساع نطاق المشاركة بين بلدينا، اعتقد أنها لم يسبق لها مثيل"، وأكمل:"نحن نعمل معاً في مجال الابتكارات، وكذلك نعمل معاً في مجال التكنولوجيا، ونخلق فرص عمل كبيرة في اقتصادينا، وعندما تنظر إلى الجانب السياسي وكذلك العسكري فنحن نعمل معاً على حفظ الأمن القومي لبلدينا من خلال مكافحة الإرهاب".

في حين قال مستشار الأمن القومي الأمريكي توم دونلن وهو على متن الطائرة: أن أوباما يعتزم في رحلته الى"احتضان كامل للصعود الاقتصادي للهند."، وان البيت الأبيض سيسعى بشكل كبير للفت الانتباه إلى القيم الديمقراطية الاقتصادية المحتملة والمشتركة التي تحدد علاقتها مع الهند.

وأضاف دونلن:"لا توجد وسيلة أكثر قوة لتحقيق ذلك من رحلة الرئيس إلى الهند". ومع ذلك، خلافات جدية لا تزال قائمة بين البلدين، وعلى ما يبدو من غير المحتمل أن تحل خلال زيارة أوباما.

وأثارت الهند مخاوفها بشأن المليارات من الدولارات التي تقدم من قبل الولايات المتحدة على شكل مساعدات عسكرية لباكستان، وهو الخصم اللدود الهند ولكن واشنطن تعتبره عنصراً أساسياً بالنسبة لها ولحلفائها في الحرب ضد الارهاب في أفغانستان، كذلك عبر قادة هنود عن القلق من خطاب الساسة في الولايات المتحدة ضد الاستعانة بمصادر خارجية للعمل في الخارج، بما في ذلك الهند.

وطالب سياسيون معارضون من الولايات المتحدة النظر إلى الهند كشريك على قدم المساواة كباقي الدول الأخرى، وقال وزير الخارجية السابق ياشوانت سينها في صحيفة النعناع:"في الوقت الحاضر، الهند هي واحدة من القوى الاقتصادية الأسرع نمواً في العالم، وبالتالي ليس هناك من سبب يدعوها إلى عدم تصحيح الاختلالات في علاقتها، ويجب علينا استخدام نفوذنا الاقتصادي في جميع أنحاء العالم لإصلاح علاقتنا مع الولايات المتحدة".

وكان أوباما قد قضى أكثر من خمس عشرة ساعة على متن طائرته، التي توقفت للتزود بالوقود في ألمانيا، من اجل الوصول إلى الهند، ومن المقرر أن يمضي يوماً واحداً ونصف اليوم في مومباي قبل التوجه الى نيودلهي، العاصمة لعقد اجتماعات مع قادة الحكومة بما في ذلك رئيس الوزراء الهندي مانموهان سينغ.

أوباما سيقوم أيضاً بزيارة إلى المواقع الثقافية أثناء تواجده في الهند، بما في ذلك المتحف والمنزل الذي عاش فيه المهاتما غاندي، وسيقدم التعازي لضحايا الهجمات الإرهابية عام ٢٠٠٨ والبالغ عددهم ١٦٦ قتيلاً في مومباي، كذلك سيقيم أوباما والوفد المرافق في فندق تاج محل واحد من الأهداف الرئيسة لتلك الهجمات.

الاسوشييتد بريس

الاقتصادي | العدد (1959) السنة الثامنة - الثلاثاء (9) تشرين الثاني 2010

القضاء على البطالة.. الوجه الآخر للاستثمار

ميعاد الطائي

يمكننا تعريف البطالة حسب مفهومها الاقتصادي بأنها عدم توفر فرص عمل للأشخاص الذين يعدون قادرين على العمل وهم بحاجة له لإعانة أنفسهم وعائلاتهم، ما يتسبب في أضرار كثيرة تصيب الفرد والأسرة والمجتمع.

وهناك أشكال متعددة للبطالة فمنها حقيقية وأخرى مقنّعة وأيضا هناك البطالة الموسّمية أو الجزئية ويتباين تأثير البطالة حسب نوعها وفترة استمرارها وملازمتها للمجتمعات.

وان ظاهرة البطالة تعد من اخطر الظواهر السلبية التي تهدد المجتمعات في استقرارها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، خاصة اذا ما عرفنا ان مشكلاتها تزداد تعقيداً في العديد من الدول وخاصة العربية مع تفاقم ظاهرة بطالة الشباب، وحملة الشهادات التعليمية وهي الفئات الأكثر حاجة إلى العمل.

وحسب إحصائيات جاءت في دراسة للدكتور إبراهيم قويدر بشأن البطالة في الدول العربية والتي أقرها مؤتمر العمل العربي في دورته الثلاثين التي عقدت مؤخراً بالقاهرة جاء ما يأتي: (يُقدر حجم السكان في البلدان العربية عام ٢٠٠٠م بما يقارب ٢٨٩ مليون نسمة، وحجم القوى العاملة بما يقارب ١٠٤ ملايين عامل، وبمعدل مساهمة في النشاط الاقتصادي يقارب ٣٦ في المئة، وترجع هذه الظاهرة إلى مجموعة من العوامل الديموغرافية والاجتماعية، ومن أهمها: ارتفاع معدلات الإنجاب والنمو الديموغرافي في البلدان العربية، إضافة إلى تدني مستوى مساهمة المرأة العربية في النشاط الاقتصادي).

وقدرت الدراسة معدل البطالة العام في الدول العربية بنحو ١٥,٧٪، أي: ما يوازي نحو ١٦,٤ مليون عاطل عن العمل إضافة إلى أن معظمهم من الشباب، لذلك اقترحت الدراسة للتخفيف من البطالة خاصة بين الشباب تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة كوسيلة أساسية لمحاربة هذه الظاهرة.

وفي وقفة أمام هذه الأرقام نجد أنفسنا أمام مشكلة كبيرة تتفاقم ليس على مستوى البلدان العربية فحسب، وإنما على مستوى العالم حيث بلغت نسبة البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠٠٣ معدل ٥,٩٪، بينما سجل معدل البطالة في دول الاتحاد الأوروبي خلال ٢٠٠٤ نحو ٩,٨٪ واستقر معدل البطالة العالمية في ٢٠٠٥ عند ٦,٣٪، حيث بلغت نحو ١٩١,٨ مليون عاطل، بزيادة قدرها ٢، ٢ مليون شخص عن عام ٢٠٠٤، وسجلت أمريكا اللاتينية أكبر نسبة زيادة لتبلغ نحو ٧,٧٪، وفي الدول المتقدمة تراجعت من ٧,١٪ في عام ٢٠٠٤ إلى ٦,٧٪ في عام ٢٠٠٥.

ويرى رجال الاقتصاد ان أسباب تفشي البطالة في العالم العربي له أسباب كثيرة منها فشل الحكومات في تنفيذ برامج تنموية ناجحة تهتم بالجانب الاجتماعي بما يكفي للقضاء على البطالة إضافة إلى تراجع الأداء الاقتصادي، وعدم قدرة القوانين المشجعة على الاستثمار في إيجاد فرص عمل للعاطلين.

ومن جانب آخر فشلت الدول في إيجاد فرص عمل كوظائف حكومية، بل والاستغناء عن خدمات البعض وخاصة في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي الجديدة وبرامج الخصخصة.

ومن الأسباب المهمة التي تتسبب بالبطالة في العراق توقف عجلة الإنتاج والصناعات المحلية (الوطنية) والضرر الكبير الذي تعرض له القطاع الخاص عبر السنوات الأخيرة لتشهد ٢٠٠٣ توقف معظم المصانع والمعامل التي تعرضت للسلب والنهب، وحتى البعض الذي أعيد تشغيلها لم تتمكن من منافسة المنتوج المستورد الذي غزا الأسواق ويجعلنا مستهلكين نستورد من دول الجوار ودول شرق آسيا بأسعار ارخص بكثير من المنتوج المحلي ما أدى إلى توقف الإنتاج ليسهم في زيادة البطالة.

وما حصل مع المنتوج الصناعي حدث مع الزراعي أيضا لتتفاقم مشكلة البطالة التي حاولت الحكومة أن تعالجها من خلال توفير الوظائف الأمنية وشبكة الحماية الاجتماعية ومن خلال العقود المؤقتة ولكنه لم يكن الحل المثالي والكافي لمعالجة البطالة في البلد، وإننا بحاجة لمعالجات أخرى تتمثل بتوفير الفرص من خلال التوجه إلى قطاعات إنتاجية أفضل أو مشاريع الاستثمار على اعتبار إن الأخيرة تخفض من كاهل الأعباء المترتبة من دفع مرتبات لأعداد كبيرة جدا من الدولة الأمر الذي يساعد خزينة الدولة على صرف الأموال في أمور أخرى وفي مجالات مختلفة.

أما موضوع الاستثمار في العراق فانه يواجه معوقات وعقبات لا تتعلق بالجانب الأمني بقدر تعلقها بالبيروقراطية وتعدد المنافذ والفساد الإداري والمالي وملكية الاراضي.

وبالرغم من صدور قانون الاستثمار في العراق الذي يعد استجابة كبيرة لاحتياجات البلد إلا انه يحتوي على بعض الثغرات تحتاج إلى صدور قانون او تعديل لأنها تجعل الكثير من المشاريع غير قابلة للتطبيق، وبعبارة أخرى غير مشجعة للاستثمار من الشركات المستثمرة بالرغم من الربح العالي المتوقع من هذه المشاريع، وذلك لان الجهة المسؤولة عن هذه المشاريع متعددة ولا تقتصر على جهة واحدة.

مثلا مشاريع الكهرباء مرتبطة بهيئة الاستثمار ووزارة الكهرباء ووزارة النفط فضلا عن وزارة المالية وكل من هذه الجهات تعد نفسها الجهة المسؤولة مباشرة عن المشروع.

ولقد أدى ذلك إلى عزوف الشركات عن الاستثمار والاكتفاء بدور التجهيز والنصب وتنفيذ عقود أخرى تكون فيها التكاليف على الحكومة او على الجهة طالبة التجهيز بينما تتحمل الشركات في مشاريع الاستثمار جميع التكاليف او جزءا منها او مناصفة تبعاً لنوعية الاستثمار.

لهذا نجد أن واحدة من الحلول المتاحة أمام الحكومة للقضاء على البطالة يتمثل في إقرار القوانين في الجانب الاستثماري وتوفير الأرضية الخصبة لهذه الاستثمارات التي من شأنها امتصاص أعداد كبيرة جدا من العاطلين عن العمل.

قراءة في دليل التنمية البشرية 2010

حسين علي الحمداني

أصدرت الأمم المتحدة يوم الخميس ٢٠١٠/١١/٤ تقريرها السنوي بشأن التنمية البشرية لعام ٢٠١٠ وحمل التقرير عنوان (الثروة الحقيقية للأمم.. مسارات إلى التنمية) ونلاحظ في هذا التقرير أن الدول العربية تمكنت من إحراز نصف المراكز العشرة الأولى في سرعة معدلات التنمية البشرية على مستوى العالم خلال العقود الأربعة الماضية لكن لا يمكن تجاهل تأثيرات الحروب والصراعات على عملية التنمية في المنطقة العربية.

ومن قراءة أولية لهذا التقرير نجد أن سلطنة عُمان جاءت في المركز الأول على مستوى العالم بين ١٣٥ دولة بحث التقرير في معدل التحسن الذي حققته بالمقارنة مع ما كانت عليه عام ١٩٧٠، وجاءت السعودية في المرتبة الخامسة وتونس السابعة والجزائر التاسعة والمغرب العاشرة.

والمتابع يجد أن هذه الدول تحظى باستقرار سياسي كبير جدا لكل دور مهم في دفع عجلة التنمية للتقدم بسرعة كبيرة وهذا ما تجلى في تعليل التقرير عن أسباب هذا التقدم حيث أشار إلى إن"مصدر هذا التقدم ليس إيرادات النفط والغاز كما قد يفترض"وإنما هو نتيجة"للانجازات الكبيرة التي حققتها هذه البلدان في الصحة والتعليم إي في البعدين غير المرتبطين بالدخل من دليل التنمية البشرية." لذا نجد أن التنمية البشرية وفق منظوراتها العالمية ترتكز بالأساس على عاملين مهمين هما الصحة والتعليم على اعتبار إن هذين المجالين هما صميم عمل الدول في التقدم من حيث الاهتمام بالإنسان كثروة من قبل توفير فرص التعليم الناجحة للجميع وأيضا الصحة ومحاولة الترابط بينهما بما يؤمن وجود مجتمع متعلم ومعافى.

وكما قلنا فأن الدول العربية كما أشار التقرير حققت قفزات كبيرة حيث احتلت دولة الإمارات العربية المتحدة المركز الأول بين الدول العربية وفي المرتبة ٣٢ على الصعيد العالمي مما يجعلها في فئة البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة جدا، وحلت قطر والبحرين في المركزين ٣٨ و٣٩،وضمت فئة التنمية البشرية المرتفعة الكويت في المركز (٤٧) وليبيا (٥٣) والسعودية (٥٥) وتونس (٨١) والأردن (٨٢) والجزائر (٨٤).وفي فئة التنمية البشرية المتوسطة جاءت مصر في المركز (١٠١) ثم سوريا (١١١) والمغرب (١١٤)، وضمت فئة التنمية البشرية المنخفضة اليمن (١٣٣) وموريتانيا (١٣٦) والسودان (١٥٤).

ويمكن للمتابع أن يتساءل عن أسباب عدم وجود بعض الدول العربية حيث إن دليل التنمية البشرية لعام ٢٠١٠ لم يشمل العراق ولبنان والصومال والأراضي الفلسطينية نظرا للنقص في البيانات حيث إن هذا الدليل لا يعتمد على مراكز الاستطلاعات والتخمينات والأرقام العشوائية بقدر اعتماده على قاعدة بيانات رصينة من شأنها أن تستقرئ الواقع بشكل واضح وجلي بعيدا عن الأرقام العشوائية والمبهمة وهذا ما أكدنا عليه في أكثر من مناسبة بشأن ضرورة انجاز التعداد العام للسكان من اجل تهيئة قاعدة بيانات بإمكاننا الاستفادة من مخرجتها ومعالجة أسباب الخلل إينما وجدت خاصة في مجالي التعليم والصحة اللذين نعاني منهما كثيرا.

ومن الإشارات المهمة التي ذكرها الدليل والتي يجب أن نتوقف عندها ان متوسط العمر المتوقع عند الولادة في البلدان العربية ارتفع من ٥١ سنة في عام ١٩٧٠ إلى ٧٠ سنة حاليا وهو ما يمثل أفضل تحسن شهدته مناطق العالم. ومن جانب آخر أشار إلى زيادة نسبة الملتحقين بالمدارس في البلدان العربية من ٣٤٪ عام ١٩٧٠ إلى ٦٤٪ عام ٢٠١٠ وهي قفزة كبيرة في هذا الميدان الحيوي والمهم.

ومع كل هذا نجد أن التقرير أو دليل التنمية البشرية لم يغفل الآثار السلبية المترتبة على الكثير من البلدان التي اكد بأن حصة المنطقة العربية من سنوات الصراع تجاوزت في المتوسط ثلاثة أضعاف ما شهدته باقي مناطق العالم خلال العقدين الماضيين من عام ١٩٩٠-٢٠١٠

وربما يتساءل البعض عن المعايير التي يستند عليها التقرير في قياس مدى التقدم في ميدان التنمية البشرية حيث نجد بأنه يعتمد على ثلاثة أدلة لرصد التقدم في التنمية البشرية ويقيس الأول عدم المساواة في حين يقيس الثاني الفوارق بين الجنسين وأما الدليل الثالث فيقيس الفقر متعدد الابعاد. ووفقا لهذا فأن التقرير أشار إلى أن المنطقة العربية لا زالت تعاني من الفوارق بين الجنسين حيث بلغ ٧٠٪ مقابل متوسط عالمي لا يتعدى ٥٦٪، حيث أشار التقرير إلى إن اليمن خسرت ٨٥٪ من نقاطها بسبب الفوارق بين الجنسين.

وبرغم تقدم البلدان العربية في التنمية البشرية إلا أنه لازال أكثر من ٤٠ مليون شخص يعيشون تحت خط الفقر وبنسب متفاوتة بين الدول العربية حيث نجده في الأمارات وتونس ٧٪ فيما يرتفع في الصومال إلى ٨١٪.

وعرج التقرير عن دور المرأة في العمل السياسي وأشار إلى نسبة ارتفاع من ١٨٪ عالم ١٩٨٠ إلى ٢٧٪ عام ٢٠٠٨ مع تأكيده على إن عمل المرأة في البرلمانات العربية لا زال يشهد قيوداً كثيرة من شأنها أن تجعل البلدان العربية في هذا الميدان تخسر مزيدا من نقاط التقدم في الأدلة والتقارير القادمة.

وفي الاختتام نجد من الضروري أن نشير إلى الدول التي حلت بالمراكز الأولى حيث حلت النرويج في المستوى الأول في دليل التنمية البشرية تليها استراليا ثم نيوزيلندا والولايات المتحدة، وهذه البلدان التي حلت في المرتبة الأولى من حيث التحسن في دليل التنمية البشرية تشمل بلدانا حققت (معجزات) في نمو الدخل مثل اندونيسيا وكوريا الجنوبية والصين.

معوقات حركة الملاحة في الموانئ

إيمان محسن جاسم

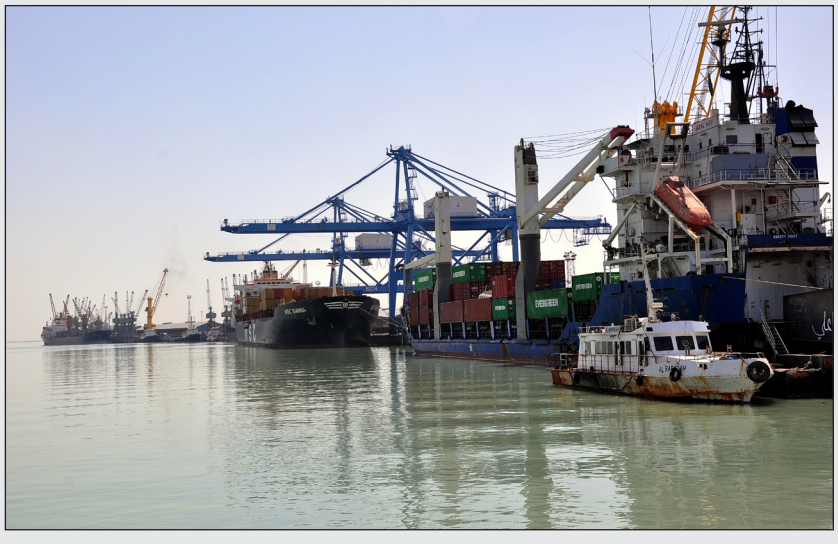

لا يمتلك العراق منافذ بحرية كثيرة وواسعة باستثناء الجنوب حيث يشكل شط العرب قناة عبورنا إلى البحار والمحيطات، وهذا الممر المائي عانى الإهمال منذ سنوات عدة لأنه بالأصل كان ساحة لحروب طويلة الأمد أثرت بشكل أو بآخر على بعده الاقتصادي ونشاطه التجاري خاصة في العقدين الأخيرين من القرن الماضي حيث درج النظام السابق على سياسة الاعتماد على موانئ عربية كالأردن والخليج العربي، وبالتالي يحتاج لجملة من العمليات بغية تفعيل دوره في السنوات القادمة خاصة بعد انفتاح العراق اقتصاديا على التجارة العالمية التي تعد مهمة خاصة ما يتعلق بنقل البضائع عبر البحار وصولا للموانئ العراقية وأهمية ذلك على الحركة التجارية وتعاملاتها وانسيابية وصول البضائع للأسواق العراقية، هذا فضلاً عن عملية الاستثمار المتوقعة في العراق خلال الفترة القليلة القادمة.

وواحدة من المشاكل التي تعاني منها مياهنا الإقليمية وممراتنا المائية هي مشكلة الغوارق البحرية في المياه الإقليمية والداخلية، وهذه الغوارق هي عبارة عن سفن صغيرة ومتوسطة الحجم لكنها تؤثر بشكل كبير جدا على حركة الملاحة في هذا الممر المائي والحيوي للعراق خاصة وأن ممراتنا المائية محدودة بالقياس للدول الأخرى.

وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بُذلت لغرض انتشالها إلا إن هذه المهمة تحتاج الى تخصيصات مالية كبيرة خاصة إذا ما أدركنا بأن انتشال أربعة غوارق كبيرة في خور عبد الله كانت على حساب القرض الياباني، أي ما معناه إن إمكاناتنا المادية غير كافية أو لم يتم تخصيص مبالغ في موازنة الدولة لمعالجة مشكلة تنظيف الممرات المائية يضاف إلى ذلك عدم وجود شركات عراقية متخصصة بهذا المجال ما يتطلب الاستعانة بالشركات العالمية خاصة وانه لا تزال هنالك ٣٦ قطعة بحرية في مياهنا الإقليمية والداخلية بحاجة لانتشالها لاسيما وان اغلبها موجودة في قناة شط العرب وبعض هذه القطع ذات طبيعة عسكرية ما تتطلب جهوداً استثنائية لمعالجتها وانتشالها خشية آثارها الأخرى، وكما أشرنا فأن هذه المنطقة كانت مسرحا لحروب طوال وهي بالتأكيد تعج بحقول الألغام من شتى الأنواع والقطع العسكرية التي دمرت في الحرب الأخيرة وبقيت مستقرة في القاع.

لذا فأن الملاحة البحرية من وإلى الموانئ العراقية بحاجة كبيرة جدا للدعم بغية تحقيق الموارد الاقتصادية المطلوبة وتفعليها لكي تكون عاملا مساعدا في تنشيط الحركة التجارية ما بين العراق ودول العالم، خاصة وان العراق يعتمد كثيرا في معاملاته التجارية البحرية على موانئ أخرى سواء في الخليج العربي أو على البحر المتوسط والعقبة، وهذا من شأنه أن يستنزف الكثير من الموارد المالية بما فيها عمليات الشحن البري من هذه الموانئ للأراضي العراقية وهي مبالغ تشكل رقما كبيرا جدا يضاف إلى ذلك عمليات التفريغ والتحميل وحجز أرصفة وغيرها من المعاملات التي تتطلب إنفاق مزيد من الأموال تضاف إلى سعر البضاعة الحقيقي.

الجانب الآخر المهم يتمثل بأن رفع الغوارق البحرية من شأنه تشجيع المستثمرين على دخول منافسة استثمارات كبيرة في العراق وفي محافظة البصرة بالذات ومنها مشروع ميناء الفاو الكبير الذي تم وضع حجر أساسه مطلع هذا العام ويقع في مثلث أقصى جنوب الفاو شمال الخليج العربي والذي يبلغ ساحله ٧٠ ميلاً بحرياً وهذا المشروع بحد ذاته يمثل قفزة كبيرة في الملاحة البحرية العراقية ومن شأنه أن يسهم بشكل كبير جدا في جميع النشاطات الاقتصادية والتجارية وتعاملات العراق سواء الحكومية منها أو القطاع الخاص ويقلل من تكلفة البضائع المستوردة من جهة ومن جهة ثانية يوفر فرص عمل حقيقية لعدد كبير جدا من أبناء محافظة البصرة وغيرها من مدن العراق.

من هنا نجد أن تتضمن موازنة عام ٢٠١١ مبالغ تخصص لتنظيف الممرات المائية في العراق وتهيئتها لأداء دورها بالتنسيق ما بين الحكومة المركزية ومجلس محافظة البصرة وشركة الموانئ والوزارات الأخرى التي ستستفيد من ذلك وفي مقدمتها وزارتا التجارة والنفط، خاصة وأن شركة الموانئ تتجه لطرح مناقصات جديدة لرفع الغوارق المتبقية في مياهنا الإقليمية وهذا بالتأكيد يحتاج إلى مبالغ ونفقات.

الاقتصادي | العدد (1959) السنة الثامنة - الثلاثاء (9) تشرين الثاني 2010

تسارع معدل نمو الصناعات الصينية

ترجمة/ فريد سلمان الحبوب

أظهرت استطلاعات أجريت الاسبوع الماضي تسارع معدل نمو الصناعات الصينية في تشرين الأول مع الإنفاق على مشاريع البنية التحتية محققةً قفزة كبيرة في طلبات المعدات الجديدة بالرغم من بقاء الطلب على الصادرات هادئاً. وأكدت الصين الدولة التابعة لاتحاد الإمداد والمشتريات أن مؤشر مديري المشتريات ارتفع إلى ٥٤,٧ في تشرين الأول بعدما كان ٥٣,٨ في أيلول و٥١,٧ في آب. وبالنسبة للقراءات الشهرية ظلت فوق ٥٠، وعلى مدى عشرين شهراً على التوالي، كما تباطأ النمو الاقتصادي في الصين إلى ما نسبته ٩,٦ بالمئة من تموز إلى أيلول على مدى أكثر من سنة، نزولاً إلى ١٠,٣ بالمئة في الربع السابق.

وقال الاتحاد الصيني لمسح الإمدادات والمشتريات عبر موقعه الرسمي على شبكة الانترنيت ان الاستطلاع يعد مؤشراً لقراءة الاتجاهات المستقبلية، وأوضح أن الاقتصاد على الطريق الصحيح لتحقيق نمو مستقر، مشيراً إلى ان أرقام التصنيع متحسنة بشكل ملحوظ، وتوقع الاتحاد ان يقوم البنك المركزي الأميركي بضخ المزيد من الأموال لأكبر اقتصاد في العالم من اجل تجديد الانتعاش البطيء الذي دفع بدورة إلى ارتفاع أسواق الأسهم الآسيوية، وان قراءة أولية في تشرين الأول أظهرت نمواً كبيراً في الطلبات الجديدة للمعدات، شاملة النقل والمعدات العامة وذلك بفضل الإنفاق الذي شكل حافزاً كبيراً. وكان إنفاق الصين على مشاريع جديدة قد ارتفع إلى ٢٤,٥ بالمئة بعد ان كان ١٣,٩ في الأشهر التسعة الأولى من العام أي ما يقدر بـ١٣٠٠ مليار يوان، وهو أكثر من ضعف مبلغ إجمالي الاستثمارات في المشاريع الجديدة في الفترة نفسها من عام ٢٠٠٧ وحتى عام ٢٠٠٨. ودفع هذا الإنفاق لبناء المزيد من وحدات "الإسكان الميسر" تماشياً مع سياسة الحكومة، وغيرها من التحركات للقضاء على اكتناز الأراضي التي دفعت العديد من المطورين لبدء البناء في الربع الثالث، وبالتالي دفعت هذه القفزة البنك المركزي الأسبوع الماضي إلى رفع أسعار الفائدة الرئيسة للمساعدة في مكافحة التضخم، وصدرت أوامر جديدة تحدد التصدير، مما يشير إلى توسع ملحوظ في السوق المحلية.

وذكر تقرير الاتحاد إن النشاط الصناعي تزايد في تشرين الأول شاملاً المعادن غير الحديدية، الطباعة، المنتجات المعدنية وصناعة الورق، فيما ظلت قياسات المسح لطلبيات التصدير الجديدة ثابتة، مما يعكس ضعف الاقتصاديات في الخارج، متوقعاً التقرير حدوث مخاطر زيادة سيولة على المدى الطويل، ومخاطر مالية مرتبطة بقروض ضخمة مستحقة للبنوك في الولايات المتحدة.

كما أشارت استطلاعات الرأي إلى الحذر من مخاطر ارتفاع أسعار المواد الخام الأساسية، مثل القطن والفحم والصلب والحبوب والمطاط، حيث اعلن بنك الشعب الصيني انه سيرفع حجم الإقراض من ٥,٣١ بالمئة إلى ٥,٥٦ بالمئة، وتعكس هذه الخطوة الاهتمام الرسمي بشأن فقاعة سوق الملكية العقارية والتضخم المستمر داخل الصين، مع مؤشر أسعار المستهلكين المتوقع أن يرتفع بنسبة ٣,٦ بالمئة هذا العام على أساس سنوي، ومع ذلك فإن رفع سعر الفائدة المفاجئ في الأسواق الأوروبية كان قد قلص المكاسب في وقت سابق متسبباً بانخفاض أسعار النفط، وفي الوقت نفسه ارتفع الدولار مقابل جميع العملات الرئيسة. وبدوره تشو يانفن، كبير الاقتصاديين في سوق سيتيك للاوراق المالية ببكين قال معلقاً: "إن ارتفاع سعر الفائدة خارج تماماً عن توقعات السوق كما أن تصرف البنك المركزي على عجل بسبب الارتفاع الأخير في التضخم وضع سعر الفائدة الحقيقي في المنطقة السلبية".

الصين من المقرر ان تعلن الرقم الإجمالي للناتج المحلي وبيانات اقتصادية أخرى، وتكهن بعض المحللين أن الأرقام ستأتي أقوى من المتوقع، كما اجمع المحللون على أن الاقتصاد قبل ارتفاع سعر الفائدة قد نما بنسبة الربع تقريباً أي بمعدل ٩,٥ بالمئة العام الماضي، وبانخفاض ١٠,٣ بالمئة في الربع الثاني.

وفي اجتماع مهم نهاية الأسبوع الماضي لمناقشة السنوات الخمس المقبلة لتنمية الصين، تعهد كبار القادة على التركيز بشكل كبير على (شمولية) النمو الاقتصادي، الذي فسر على نطاق واسع باعتباره (بطيء)، ولكن على نطاق أوسع بانه (مشترك)، وهذه الشمولية من شأنها أن تساعد على إعادة التوازن إلى الاقتصاد الصيني وتعزيز الاستهلاك المحلي، لذا فان نيك شامي أحد الاقتصاديين الصينيين توقع رفع سعر الفائدة قبل نهاية العام وانها ستزداد خمسين نقطة أساسية (٠,٥بالمئة) من رفع أسعار الفائدة في عام ٢٠١١.

ومن المعروف ان الصين تواجه زيادة بالضغوط السياسية لكبح جماح استثماراتها الاقتصادية وتعزيز الطلب المحلي من أجل إعادة التوازن إلى الاقتصاد العالمي والحد من الفائض التجاري الهائل للبلاد، فقد أكد سورس مدير صندوق التحوط ان الصين يمكن أن تؤثر أيضاً على قيمة العملات العالمية الأخرى لأن لديها "الفائض التجاري المزمن"، وهو ما يعني أن لديها الكثير من العملات الأجنبية، وأضاف: "إنهم لا يتحكمون فقط بعملتهم نفسها، بل في الواقع الكامل لنظام العملة العالمي".

وتابع سورس: "سواء كانت تدرك ذلك أم لا، الصين برزت بشكل واضح باعتبارها زعيمة العالم، ولكنها فشلت في الارتقاء إلى مستوى مسؤوليات القيادة، حيث نظام العملة العالمي عرضة للكسر وتأثر الاقتصاد العالمي معها". وكان سورس قد حذّر الصين من (حرب عملة) عالمية قد تقود إلى انهيار الاقتصاد العالمي.

عن/ الديلي تلغراف اللندنية

الوكالة الدولية للطاقة تشكك في خطط العراق لإنتاج النفط

ترجمة: سيف فاضل

قالت الوكالة الدولية للطاقة أن خطط العراق لإنتاج ١٢ مليون برميل يوميا بحلول عام ٢٠١٧ سيكون هدفا من الصعب أن يتحقق إذ تتوقع "الوكالة الدولية" أن يستغرق هذا الأمر ٢٠ عاما للوصول إلى نصف الهدف الإجمالي.

إلا أن الوكالة توقعت في مسودة لتقريرها السنوي وذلك عن توقعات الطاقة العالمية بأن العراق سوف ينجح في رفع إنتاجه إلى ما يكفي ليجتاز الدول الإقليمية المجاورة كإيران بعد فترة وجيزة من عام ٢٠١٥، وفقا للتقارير الواردة من "ويو بي أي" صحيفة فاينانشال تايمز.

إن البلدان الوحيدة التي تمكنت للعمل على هذا النوع من الانجاز الذي يسعى العراق إلى تحقيقه هي دولة الاتحاد السوفييتي والمملكة العربية السعودية وذلك في عام ١٩٦٠ حيث وصل الإنتاج إلى ١٠ ملايين برميل يوميا والفرق أن تلك الدول "الاتحاد السوفييتي والسعودية" كانت لديهما قدرات في البنية التحتية أما العراق فانه يفتقر إلى هذا الشيء الأساسي.

إلى ذلك فقد شكك محللون في الصناعة بشأن خطط بغداد الطويلة والطموحة حيث قالوا: على الرغم من أن العراق يود الحصول على هذه الترقية بسرعة وتوسيع بنيته التحتية النفطية المهملة منذ فترة طويلة إلا أنها تعد مهمة ضخمة. وقال دبلوماسي غربي: في بعض الحالات فأن الشيء الوحيد الذي جعل من الأنابيب متماسكة ببعضها هو لوجود الطين المترسب فيها وأن تقرير الوكالة الدولية تزيد من تلك المخاوف حيث قالت: إذا تم استيفاء أهداف الاستثمار والبالغة نحو ١٥٠ مليار دولار إلى حد كبير من قبل الشركات الأجنبية فينبغي على العراق أن يصل إنتاجه النفطي إلى ١٢ مليون برميل يوميا في الوقت المحدد، إلا أن التقديرات تشير إلى انه إذا تم تحسين البنية التحتية في العراق فأن من المتوقع أن يصل الإنتاج إلى ٦,٥ مليون برميل يوميا وذلك بحلول عام ٢٠٣٠ بالمقارنة مع ٢,٤ مليون برميل يوميا في الوقت الراهن.

وأكدت الوكالة أن المهمة التي تنتظرنا ضخمة نوعا ما وذلك بالإشارة إلى "البنية التحتية الأساسية بما في ذلك الطرق والجسور فضلا عن المطارات فكلها بحاجة إلى إعادة تأهيل وتوسيع إضافة إلى الحاجة إلى توسيع موانئ الشحن بشكل كبير، إلى ذلك فقد حذرت وكالة الطاقة الدولية من أن الحجم الهائل لبناء البنية التحتية المطلوبة الى جانب عدم استقرار الأوضاع السياسية سيبطأ من التقدم في انجاز تلك البنية.

إذا نجح العراقيون في الوصول إلى هدفهم بإنتاج ١٢ مليون برميل يوميا فانه بذلك سيكون متحديا للمملكة العربية السعودية والتي هي اكبر منتج للنفط عالميا في الوقت الحالي وتأتي إيران ثانيا.

جدير بالذكر فقد تم الإشارة سابقا إلى أن العراق قد رفع احتياطه النفطي من ١١٥ مليار برميل إلى ١٤٣,١ مليار برميل.. وكانت تلك الزيادة بنسبة ٢٤ ٪ والتي قفز بها العراق على إيران في الترتيب الاحتياطي ووضعها خلف المملكة العربية السعودية وفنزويلا من حيث احتياط النفط التقليدية، وبعد أسبوع زادت إيران من احتياطها النفطي وذلك من ١٣٨ مليار برميل إلى ١٥٠,٣ مليار برميل أي أنها حققت زيادة بنسبة ٩ ٪.

تنتج إيران في الوقت الحالي ٣,٧ مليون مليون برميل يوميا على الرغم من العقوبات المفروضة عليها من قبل الولايات المتحدة والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في حين يقف الإنتاج العراقي عند ٢,٤ مليون برميل يوميا.

ويشار إلى أن وزارة النفط العراقية لديها خطة بقيمة ٥٠ مليار دولار وذلك لتحديث وتوسيع البنية التحتية للطاقة وذلك بتوسيع شبكة خط أنابيب طوله ٤٥٠٠ ميل وبناء أكثر من أربعة مصافي فضلا عن دعم مرافق التصدير عبر تركيا في الشمال والجنوب وعبر الخليج العربي، وتجري مناقشات مع شركات أجنبية في المناقصات لهذه المشاريع والتي بدورها تهدف إلى زيادة طاقة التكرير بنحو ٧٥٠،٠٠٠ برميل يوميا.

يذكر ان العراق لديه ثماني مصافي تبلغ طاقاتها الإجمالية ٦٥٩،٠٠٠ برميل يوميا إلا أن ذلك اثبت بأنه غير كاف على الإطلاق لتلبية الاحتياجات المحلية منذ عام ٢٠٠٣.

وقالت وزارة النفط أن المصافي الجديدة ستكون في مدينة الناصرية جنوب العراق بسعة ٣٠٠،٠٠٠ برميل يوميا وكركوك في الشمال بسعة ١٥٠،٠٠٠ برميل يوميا وميسان في الجنوب وبسعة ١٥٠،٠٠٠ وفي مدينة كربلاء بسعة ١٤٠،٠٠٠ برميل يوميا.

عن: صحيفة فاينانشال تايمز

استغلال الشركات وراء مآسي عمال المناجم

ترجمة وإعداد / عادل العامل

يذهب مئات العمال سنوياً ضحايا لسوء الأوضاع العملية والرقابية في المناجم على امتداد العالم، نتيجةٍ لاستغلال الشركات وحرصها على الأرباح أكثر من حرصها على حياة عمالها، وتخلف أساليب التنقيب ووسائله، وإهمال الحكومات لإجراءات السلامة والصيانة المنتظمة في هذه المواقع الخطرة. وكان آخر الأمثلة الدراماتيكية على هذه الأوضاع المأساوية ما حدث لعمال منجم للنحاس في تشيلي مؤخراً. وقد تم إنقاذ هؤلاء العمال، وعددهم 33، بعد 77 يوماً من حصارهم داخل منجم في شمال تشيلي في عملية اتّسمت بالإثارة الإعلامية والعاطفية، كم جاء في صحيفة هيرالد تربيون. وصرح أحدهم قائلاً: إنه ورفاقه ضحايا انعدامّ الشعور بالمسؤولية لدى أصحاب منجم سان خوزيه.

"إن الناس يدعوننا أبطالاً، لكننا في الحقيقة لسنا كذلك، فنحن ضحايا، وقد كافحنا من أجل الحفاظ على أرواحنا لأن لدينا عوائل، إننا ضحايا مالكي المنجم الذين لا يقومون بالاستثمار بطريقة آمنة"، كما قال فرانكلين لوبوس في مقابلة أجرتها معه صحيفة El Mercurio اليومية الصادرة في العاصمة سانتياغو.

وقال لوبوس، وهو في الـ ٥٣ من عمره ولاعب قدم محترف سابق: إن غالبية العمال الـ ٣٣ يعتقدون بأن شركة سان أستيبان، صاحبة منجم سان خوزيه، كانت ستتركهم لمصيرهم هناك في قاع الحفرة العميقة بعد انهيار يوم ٥ آب. "إن غالبية العمال يعتقدون بأن الشركة كانت ستتركنا هناك، أن نموت أرخص بالنسبة لها من القيام بإنقاذنا"، كما قال المنقّب، الذي كان العامل الـ ٢٧ الذي تم إنقاذه في تلك العملية. وقال: إن ضجيج الحفر في الصخر في عملية العثور علينا قد أعاد لنا شيئاً من الأمل، ولو أنه أقرّ بأنه كان هناك بكاء حينما اتّسعت فتحة الثقب الأول فوق المكان الذي كانوا فيه. "ولقد بكينا... لأننا رأينا أن فرصةً الخروج من هناك تفلت منا" كما قال لوبوس.

أما بالنسبة للمستقبل، فإنه يبدو مستعداً للعودة إلى التعدين، وهو العمل الذي صار له فيه أربع سنوات من أجل إعالة عائلته. "فالمنجم لم يكن يريد أن يأخذنا، إنه يريدنا أحياءً لأننا لسنا الفتيان السيّئين، لقد كنا ضحايا المالكين الذين يضعون في جيوبهم الملايين ولا يعيرون أي اهتمام أبداً لمعاناة الفقراء"، كما قال لوبوس.

وقد تسلّم لوبوس، والمعروف بـ"المورتر السحري" في الثمانينيات لمهارته المشهودة في الضربات الحرة في كرة القدم، عرضاً من اتحاد كرة القدم العالمي (FIFA فيفا) لتقديم أحاديث تحميسية استناداً إلى تجربته في قاع المنجم، حيث جعل زملاءه المحصورين يقومون بتمارين بدنية ليظلّوا في وضعهم الطبيعي. وبالرغم من أنه لم يتخذ بعدُ أي قرار بشأن هذا العرض، فإنه أعرب عن الأسف لأن يأتي هذا العرض في أعقاب تعرضه للدفن في المنجم، وقال: إن ملاحقة وسائل الإعلام الحالية لعمال المنجم هؤلاء لن تستمر طويلاً، وسينتهي كل ذلك في غضون أسبوعين!

وقد جاء في تقارير أخرى أن شائعات ترددت عن وجود عرق من الارض يحتوي على معادن النحاس والذهب أثناء جس الحفر لتحديد مكان عمال المنجم المحاصرين. ويُعد جوستافو لاجوس، خبير في شؤون التعدين بجامعة تشيلي الكاثوليكية الدينية، من بين المعتقدين بصحة هذه التقارير. وقد نفى عمال الإنقاذ والحكومة التشيلية على حد سواء وجود مثل هذه المعادن مشيرين إلى أن المنجم ينطوي على احتياطات محققة من الذهب والنحاس لمدة ١٠٠ عام ولم يتم العثور على معادن أخرى. وقد صرّح أندري سوغاريت، مسؤول تنفيذي بشركة كوديلكو العملاقة للنحاس المملوكة للدولة وكبير مهندسي عملية الإنقاذ: "إننا لم نعثر على غرام واحد من الذهب خلال عملية الجس التي امتدت لمسافة ٩٥٠٠ متر».

وفي حال صحة الفرضيات بوجود ذهب، فإن الطريق الوحيد لإعادة فتح المنجم يتمثل في ضخ زهاء ثمانية ملايين دولار للوفاء بمعايير السلامة، وربما يكون هذا النوع من التعهد المالي كبيرا بالنسبة لشركة (سان استيبان) المالكة للمنجم المنهار. وتجري شركة (سان استيبان) حاليا اجراءات قانونية بشأن إمكانية بيع أصولها أو تأجيرها أو اعلان إفلاسها بسهولة أم لا،بخلاف التفاوض للإفراج عن موظفيها، ويحتمل أن تقوم شركة أخرى أكثر ثراءً بتأجير أصول شركة (سان استيبان) بما في ذلك منجم سان جوزيه وثلاثة مناجم أخرى إضافة إلى مصنعين للنحاس.

وإذا أخفقت المحاولات لجعل منجم سان جوزيه آمنا وقابلا للحياة ماليا، فربما يستغل القائمون عليه الاهتمام العالمي بشأن إنقاذ عماله ليصبح نصباً تذكارياً لحدث تاريخي أثار انتباه العالم.

وكان الرئيس التشيلي سيباستيان بينيرا لـ فلورينسو أفالوس نفسه قد وعد بعدم السماح بنسيان محنة عمال المنجم، قائلاً: "إن المعسكر يعكس أمل التشيليين في المستقبل، ونعتزم بناء نصب تذكاري ليظل العمل الحقيقي الذي أنجزه عمال المنجم وأقاربهم حيا يرشدنا في المستقبل".

الاقتصادي | العدد (1959) السنة الثامنة - الثلاثاء (9) تشرين الثاني 2010

المرصد الاقتصادي

المقاهي الشعبية.. مهن تعتمد على بقاء العاطلين عن العمل من دون مهنة!

بغداد / علي الكاتب

تنتشر في هذه الايام محال المقاهي الشعبية في بغداد بشكل لافت للنظر في الآونة الاخيرة، وهي تفتح ابوابها صباحا ومساءً لزبائنها الذين تختلف اعمارهم ومستوياتهم الفكرية والثقافية، وهي على انواع مختلفة، فمن المقاهي التقليدية التي تتخذ من الهواء الطلق مكاناً لها الا ان العامل المشترك هي مجيء الزبائن لها لقضاء الوقت وتجاذب اطراف الحديث مع الاصدقاء، إلا انها اصبحت في الآونة الاخيرة تستقطب العالطين عن العمل بشكل مفلت الذين يشكلون جزءا كبيرا من روادها ومن هنا فهي تعتمد عليهم ولعل اصحابها لا يسرون كثيرا في حال حصول هؤلاء على العمل.

وقال محمد ابراهيم من رواد هذه المقاهي الشعبية انها لا تقتصر على فئة عمرية محددة إلا ان الغالبية هم من العاطلين عن العمل والمتقاعدين وغيرهم، وان تلك المقاهي هي اماكن تجمع لهؤلاء لقضاء الوقت والتخلص من اوقات الفراغ التي تتسبب لهم بالضجر في كثير من الاحيان، فهم من دون عمل وهذا يعني بقاءهم لساعات طوال حبيسي المنازل او اللجوء الى تلك المقاهي.

واضاف: ان مقولة (مصائب قوم عند قوم فوائد) تنطبق هنا فمعيشة اصحاب المقاهي تعتمد على من لايمتلك عملا! وهذا هو العجب بعينه لان من لايملك عملاً يمنح العمل لغيره، وهي قاعدة اقتصادية لم نسمع بها ولا ينظر لها في الجامعات، بل تأتي هكذا مجردة مع تداخلات الحياة اليومية وتشعباتها، والغريب في الامر ان هؤلاء العاطلين عن العمل ليسوا ممن تنتفع منهم المقهى كثيرا، اذ يجلس الواحد منهم لساعات ولايطلب سوى فنجان (استكان)من الشاي وقيمته (٢٥٠) ديناراً فقط او يطلب اركيلة بـ(١٠٠٠) دينار كحد اعلى، فيما يجلس لساعات وهو يتجاذب اطراف الحديث والبحث عن فرص العمل او مشاهدة التفاز الموجود في المقهى لبرنامج يفضله او مباراة لكرة القدم يحبها.

كامل رشيد صاحب مقهى في منطقة (الحداحدة) في الكرخ قال: ان المقاهي المنتشرة في جانبي الكرخ والرصافة ببغداد لا يقتصر زبائنها على العاطلين عن العمل والمتقاعدين والمتسكعين، بل هناك شرائح اجتماعية اخرى تجلس فيه من المحامين والطلبة والصحفيين وغيرهم، ويقدم فيها الشاي والحامض التي اعتادت على تقديمه المقاهي القديمة اضافة الى تقديم انواع من المشروبات الباردة والساخنة والاركيلة، ومعظم هذه المقاهي في حلة جديدة وطراز عصري حديث يشمل بعض الاثاث الجديدة والمقتنيات الاخرى التي تشير بوضوح الى امزجة الشباب هذه الايام من حيث تعليق صور الفنانين الحاليين من العرب والاجانب وصورة القائد الشيوعي جيفارا في تلاحق عجيب بين الماضي والحاضر، وهم يجدون فيها بديلا عن المتنزهات والساحات العامة التي يتعرض من يذهب اليها الى مخاطر التفجيرات وغيرها، ومن هنا يلجأون الى مقاهي المنطقة القريبة كملاذ آمن لهم، وهي ايضا بمثابة متنفس من مشكلات الحياة اليومية.

فيما قال سمير الخفاجي استاذ علم الادارة في جامعة بغداد: ان لجوء الكثير من العاطلين عن العمل الى المقاهي ربما تكون مسبباته ومبرراته متعددة للاحباط الذي يطال البعض منهم بسبب عدم الحصول على عمل او هربا من المشكلات الاسرية والاجتماعية والسياسية الراهنة وتأخير تشكيل الحكومة ومخاضها العسير، وهنا اللجوء الى المقاهي الشعبية كنوع من الهروب من هذا الواقع المرير وعدم القدرة على مواجهة هذا الكم من المشكلات التي تطال حياتهم اليومية الى اجواء من التسلية والمتعة وقضاء اوقات الفراغ في هذه المقاهي.

واضاف: ان هناك نمطا جديدا من المقاهي الحديثة بدأ يظهر في الوقت الراهن وهي مقاهي الانترنت التي اصبحت تنافس المقاهي التقليدية التي انتشرت بشكلها الواسع مستقطبة شريحة الشباب بشكل كبير هذه الايام اضافة الى الشرائح الاجتماعية الاخرى شيئا فشيئا، ولتمتد كذلك في آفاق المدن الصغيرة قبل الكبيرة، ومقاهي الانترنت تعد في الوقت الحاضر ذات مردودات اقتصادية، فالى جانب امتصاص كم هائل من العاطلين عن العمل الذين يعملون في هذه المقاهي وغيرهم من الفنيين الذين يقومون بتقديم توصيل الانترنت الى المنازل والتي غالبا ماترتبط بهم اسهمت في زيادة الطلب على الاجهزة الكهربائية والبرامجيات والحاسبات بمختلف اشكالها من الحاسوب الشخصي الى التقليدي وغيرها.

واشار الى ان مقاهي الانترنت تفردت بحالة مغايرة عن المقهى الشعبي كونها تستقطب زبائن من انواع خاص هم صامتون وبعيدون عن الثرثرة وضجيجها والصخب المعتاد في المقاهي التقليدية، اذ ان روادها جالسون ومنعزلون داخل مكعبات صغيرة لايزيد حجم الواحدة منها باكثر من متر مربع واحد، يتعاملون مع شاشة الحاسوب وفق مزاجية خاصة او وفق تاملات طوال يقضونها بالتحديق فيما تظهره لهم تلك الشاشات، وهنا لا نبالغ ان قلنا انها اصبحت منافسا للمقاهي التقليدية التي كان لها دور كبير في نمو وعي الشعوب خلال الفترات الماضية.

اقتصاديات

إصلاح النظام الضريبي

■ عباس الغالبي

تدعونا الحاجة الى اصلاح النظام الضريبي سعياً لفتح نوافذ اخرى للاقتصاد الوطني تكون بمثابة مصادر تمويل للموازنة العامة للدولة، وهذا ما يجعل النظام الضريبي غاية في الاهمية من حيث التحديث والتفعيل.

ولابد من الاشارة الى ان الاقتصاد العراقي يتجه للاندماج مع الاقتصاديات العالمية، ومن مؤشرات هذا الاتجاه تعزيز الانفتاح على الاستثمار الاجنبي، حيث أن وجود قانون الاستثمار رقم ١٣ لعام ٢٠٠٦ وقانون الاستثمار في اقليم كردستان رقم ٤ لسنة ٢٠٠٦، بالاضافة الى خطوات اخرى من قبيل السعي للانضمام الى منظمة التجارة العالمية وإعادة هيكلة منشآت القطاع الحكومي، كلها تعد مؤشرات حقيقية لهذا التوجه الساعي للاندماج مع قافلة الاقتصاد العالمي المعتمد على آليات اقتصاد السوق، غير انه يرى كثير من الخبراء الاقتصاديين ان هذا الانفتاح تقف في وجهه تحديات يقتضي عدم الاستهانة بها، وتتطلب وضع مجموعة واسعة من السياسات الاقتصادية الكلية، يأتي في مقدمتها رسم سياسة ضريبية تتناسب مع التوجهات الجديدة، بحيث لا تتعارض مضامينها او نتائجها مع اهداف السياسة الاقتصادية والاجتماعية الكلية في البلد.

> **لابد من الاشارة إلى ان الترويج للفعل الاستثماري يتطلب جهداً تسويقياً وإعلانياً خاصاً ومركّزاً حيث ان المنافسة شديدة من اغلب دول الجوار التي اعتمدت سياسات تسويقية متقدمة لجلب رؤوس الاموال العالمية للاستقرار في بلدانهم، وحيث ان الاستثمارات في العراق غير ملبية للطموح وغير مشجعة في احسن الاحوال برغم التشريعات المختلفة التى شرعت بعد عام 2003.**

وفي ظل ذلك فان الدعوة الى اصلاح النظام الضريبي بالشكل الذي يكون فيه ليس فقط كقناة لتأمين الموارد المالية للدولة، وانما ايضاً من خلال تفعيل دوره في عملية التنمية وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد العراقي في ظل الاختلالات الهيكلية والبنيوية التي يواجهها، هو أمر غاية في الضرورة، حيث ان ضعف القطاع الإنتاجي يجعل الاتجاه ضرورياً لدخول الاستثمارات الاجنبية في العراق، كذلك تبررها الحاجة الى المعرفه الفنية والتكنولوجية المعززة بالتقانة الحديثة التى عادة ما ترافق الاستثمارات الاجنبية بشكل خاص حيث انه من الخطأ الإعتقاد بأن عائدات النفط في العراق كافية لتمويل التنمية.

ولابد من الاشارة إلى ان الترويج للفعل الاستثماري يتطلب جهداً تسويقياً وإعلانياً خاصاً ومركّزاً حيث ان المنافسة شديدة من اغلب دول الجوار التي اعتمدت سياسات تسويقية متقدمة لجلب رؤوس الاموال العالمية للاستقرار في بلدانهم، وحيث ان الاستثمارات في العراق غير ملبية للطموح وغير مشجعة في احسن الاحوال برغم التشريعات المختلفة التى شرّعت بعد عام ٢٠٠٣، اذ ان عدم استقرار الوضع الامني هو العامل الحاسم الاول جعل هنالك توجساً امام رأس المال الوطني والاجنبي في الاستثمار، فضلاً عن هيمنة نشاط القطاع العام ومؤسساته على الحياة الاقتصادية العامة الامر الذي يضعف المناخ الاستثماري التنافسي، لان حجم القطاع العام وامكاناته وسيطرته كلها عوامل تضعف تنافسية القطاع الخاص وقدرته على النمو الطبيعي، يضاف الى ذلك ضبابية الوضع الاقتصادي بشكل عام والفوضى التشريعية، وهنا تبرز الحاجة لإصلاحات مؤسساتية تتناول رسم سياسة اقتصادية واجتماعية بتفكير قيادي متخصص يلبي متطلبات المرحلة التي يمر بها العراق.ولا بد من وضع تصورات جديدة للنظام الضريبي في اطار تطلعات المستقبل بحيث تلعب الضريبة دورا اساسيا للسياسة الاقتصادية اضافة الى وظيفتها المالية، مع الاخذ بنظر الحسبان تصميم النظام الضريبي وتكييفه بطريقة واضحة وشفافة كذلك الاخذ بالاعتبار ان الاقتصاد العراقي سيكون مقبلا على تدفق استثمارات الشركات المتعددة الجنسيات وبالتالي فان الحوافز قد لا تكون فعّالة بالنسبة للشركات التي يتوجب عليها دفع ضرائب مماثلة فى البلد الأم عند تحويل الأرباح.

abbas.abbas80@yahoo.com

الاقتصادي

التحرير: عباس الغالبي | الاخراج الفني: مصطفى جعفر | التنضيد الالكتروني: حيدر رعد | التغطيات والمتابعات: ليث محمد رضا - احمد عبد ربه | التصحيح اللغوي: محمد حنون

طبعت بمطابع المدى للإعلام والثقافة والفنون